وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
ⴰⵢⵏⵣⵔⴰⵢ ⵏ ⵜⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵣⵉⵔⵉ ⵙ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵜⵉⵔⵜ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵎⵓⵍⵓⴷ ⵎⵎⴻⵔⵉ ⵏ ⵜⵉⵣⵉ ⵡⵣⵓ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵜⵉⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵜⵉⵔⵜ

UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU
FACULTE DES SCIENCES POLITIQUES ET JURIDIQUES
Département des sciences politiques

جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السّياسيّة
قسم العلوم السّياسيّة

الدفعة: 2019/2018م.

تخصص: العلاقات الدّولية

العنـــــــــــوان

تأثير العامل الاقتصادي في صياغة السّياسة الخارجية دراسة حالة فرنسا 1989- 2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية.

إعداد الطالب :
قاصد فرحات

إشراف الأستاذ:
فتيحة شيخ

أعضاء لجنة المناقشة:

– د. جوابي مراد .....رئيسا
– د. شيخ فتيحة .....مشرفا ومقررا
– أ. عمرون محمد .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019 /2018

كلمة شكر و عرفان

أشكر الأستاذة الدكتورة " فتيحة شيخ" على تواضعها و تقبلها الإشراف على انجاز هذا العمل من خلال توجيهاتها المتواصلة.

و أشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم قراءة و تقييم هذا البحث العلمي المتواضع.

كما أشكر كلّ الأساتذة الذين ساعدوني في انجاز هذا البحث العلميّ.

قاصد فرحات

مقدمة

مقدمة

السياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول بغرض تحقيق الأهداف و المصلحة القومية تطور مفهوم السياسة الخارجية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة من كونه مجرد مفهوم متعلق بقضايا الأمن العسكري كميزات تقاس به قوة الدولة و مدى تأثيرها على الساحة الدولية إلى مفهوم متعدد الأبعاد مرتبط بالتحولات و القضايا الدولية منها ثقافية، اجتماعية سياسية و حتى التحولات المناخية، و خاصة منها الاقتصادية. هذه الأوضاع الجديدة و تسارع الأحداث و تدافق رؤوس الأموال (عصر الرقمنة و التكنولوجيات) دفع الدول الكبرى إلى إعادة رسم استراتيجياتها و تحديث وسائلها في تنفيذ سياستها الخارجية بما يتطابق بالمستجدات الجديدة في الساحة الدولية.

أصبح العامل الاقتصادي بلعب دورا مركزيا في رسم السياسة الخارجية للدول في عصر العولمة، بحيث امتلاك الدولة لاقتصاد قوي يمنح لها القدرة على التفاوض و المساومة في سياستها الخارجية للتحقيق مصالحها و أهدافها القومية، أما الدول التي تكون قدرتها الاقتصادية ضعيفة يجعلها في وضعية تحدد من حريتها و قدرتها في التفاوض و المساومة و تبقى تابعة للدول الكبرى عسكريا و اقتصاديا بسبب حاجتها الاقتصادية التي هي بحوزة الدول ذات اقتصاد و انتاج قوى لمختلف السلع و التكنولوجيات.

في دراستنا سوف نركز على العامل الاقتصادي كيف يؤثر على صنع السياسة الخارجية عموما و الفرنسية في ظل تعاظم العولمة الاقتصادية و ظهور تكتلات و مؤسسات تجتاز الحدود القومية للدولة، كما ندرس في هذا البحث العلمي سيرورة السياسة الخارجية الفرنسية مع تحليلها لاظهار الدوافع الحقيقية التي تحرك فرنسا خارجيا و في مناطق نفوذها خصوصا. بحيث اقترنت مصالح السياسة الخارجية الفرنسية في افريقيا (الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية) بالموارد الطبيعية التي تزخر بها إفريقيا و تفتقر إليها فرنسا. ما دفع بفرنسا اعتبار موارد إفريقيا الخامة ذات أهمية متزايدة لمصالحهم القومية، تعد حصة

القارة من إنتاج المعادن على المستوى الدولي مذهلة و هي قادرة على توفير من مجمل الماس و النحاس و الذهب و اليورانيوم أكثر من نصف حاجيات فرنسا، ضف إلى ذلك أجزاء شائعة من قارة إفريقيا لا تزال احتياطاتها مجهولة، اذ ترى فرنسا الحفاظ على هذه الموارد المعدنية سيسد احتياجاتها الاقتصادية و استمرارها كدولة مؤثرة على الساحة الدولية.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة في كونه يحاول التركيز على فهم تأثير العامل الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية الفرنسية.

كما درسنا أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الفرنسية الدولية في ظل تعاظم العولمة الاقتصادية و ازدياد بحث الدول على كيفية ضمان مواردها الطاقوية و الغذائية و الأمنية فالعلاقات التي تربط فرنسا بالعالم الخارجي علاقة مصلحية في ظل بيئة دولية تشهد مخاطر و تحديات تهدد مصالحها الخارجية خاصة في مناطق نفوذها.

من أهمية الدراسة محاولة لاستفادة الباحثين و المهتمين و المفكرين في شؤون العلاقات الدولية:

أولا:إعطاء صورة موضحة للأهداف الحقيقية التي تحرك الدوّل الغربية منها فرنسا تجاه ما يسمى بدول العالم الثالث.

ثانيا: طرح تصورات و حلول و استراتيجيات و الاستعداد للتحديات المستقبلية التي ستواجهها دولتنا دول الشمال الإفريقي عموما من سياسات الدول الكبرى منها فرنسا الباحثين عن مصالحهم و إبقاء هذه الدول تابعة لهم اقتصاديا سياسيا، إفريقيا و أمنيا.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

إن اختيار موضوع تأثير العامل الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية فرنسا نموذجا يرجع إلى الاعتبارات التالية:

أ- المبررات الذاتية:

من أهم الدوافع الذاتية وراء اختيار هذا الموضوع هو أن فرنسا حققت مستويات عالية من التقدم في مجالها الصحي، الأمني و الثقافي، التكنولوجي، حداثة مدنها مع ربطها بأحداث شبكات المواصلات... و هذا ما دفعنا عن البحث علميا عما تسعى و تهدف إليه فرنسا في سياستها الخارجية و ما هو العامل الجوهري الذي يحركها، بالإضافة اعتبار أننا جزائريين و تربطنا علاقات مع فرنسا علما أننا كنا تحت استعمارها مدة 132 سنة ما خلق نوع من التقارب الثقافي السياسي و التجاري يننا على غرار الدّول الأخرى.

ب- مبررات موضوعية:

يهدف الموضوع إلى التركيز على العامل الاقتصادي في مجال العلاقات الدولية، فنلاحظ أن الاقتصاد في ظل العولمة أخذ أهمية كبيرة و مكانة أولوية في التعاملات الدولية على حساب العامل العسكري، فالسياسات الخارجية للدول الكبرى غيرت سلوكها الخارجي في البحث عن مصالحها بحيث أصبحت المواد الطاقوية و الصفقات التجارية أولويات هذه الدول في سياستها الخارجية.

إشكالية الدراسة:

كيف يؤثر العامل الاقتصادي في رسم السياسة الخارجية عامة و الفرنسية؟

و تتفرع هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعيّة كنحو التالي:

1-ما مفهوم السياسة الخارجية و ما هي أهدافها و المؤسسات التي تصنعها؟

2-فيما تتمثل الخلفية الفكرية للسياسة الخارجية الفرنسية في عهد ديغول؟

3-ما هي طبيعة السياسة الخارجية الفرنسية أثناء و بعد الحرب الباردة؟

4-كيف يؤثر المحدد الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية الفرنسية؟

5-ما هي التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجهها فرنسا في كل من أوروبا و إفريقيا؟

6-هل من الضروري إحياء و تغيير السياسة الخارجية الفرنسية اقتصاديا في إفريقيا؟

للإجابة على هذه الأسئلة يمكننا صياغة هذه الفرضيات:

- كلما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا كلما زادت قدرتها و حريتها على اختيار البدائل التي تتلائم مع مصلحتها القومية في النظام الدولي.
- يلعب العامل الاقتصادي دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه مناطق نفوذها.

المجال المكاني و الزماني:

أ- المجال المكاني:

يهتم هذا البحث بدراسة الأماكن الأكثر نشاطا و اهتماما للسياسة الخارجية الفرنسية بحيث أوروبا تمثل الفضاء الجغرافي التي تنتمي إليه و عضو فعال و مؤسس في الاتحاد الأوروبي، أسيا و إفريقيا التي تعتبر الركيزة الأساسية لفرنسا في سياستها الخارجية، تاريخا استعمرت الكثير من الدول في أسيا و إفريقيا هذا ما خلق نوع من العلاقات و التقارب الثقافي و السياسي و الاقتصادي بين فرنسا و هذه الدول، مصلحيا تعتبر أسيا و إفريقيا مناطق نفوذ تقليدية و مصلحية لفرنسا مما تزخر أسيا به و إفريقيا من معادن و موارد 00طاقوية.

ب- المجال الزماني:(1989-2019)

هذه الدراسة لها مجالا زمانيا، ركزنا على المسار التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية على ثلاثة أحقاب تذكر و هي حقبة بداية استقلال الدول المستعمرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية مرورا بدخول العالم في مرحلة الحرب الباردة وصولا إلى عصر العولمة.

المناهج و النظريات التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة:

أ- النظريات:

- **النظرية اللّبراليّة:**

اعتمدت على متغيرات و مفاهيم مختلفة بحيث ترى "الاقتصاد" هو الأساس لفهم العلاقات الدوليّة.

اللّبرالية تبين الرؤية التي تفرض العلاقات بين العوامل الدّاخلية للدولة خاصة الاقتصادية منها على أنها ذات التأثير الكبير على سلوكها الخارجي.

- **النظرية الواقعية:**

الواقعية اعتمدت على القوة في تفسير السلوك الدولي بحيث ركزت هذه النظرية على أساس أن القوة العسكرية و الاقتصادية هي التي تتحكم في العلاقات الدولية لكي تحقق الدول مصالحها.

اللبرالية التجارية: اعتمدت على تفسير متميز للسياسة الخارجية فتنطلق من نظريات الاعتماد المتبادل، ففي عالم يعتمد على التعاون في جوانبه الاقتصادية أدى ذلك الى وجود علاقات تأثير و تأثر بين الدول مما أدى الى تنظيم سياسة خارجية بطريقة تخدم المصالح المشتركة و تستبعد استخدام القوة في السياسة الخارجية للدول و بالتالي الحروب.

اللبرالية النفعية: فهي تنطلق في تفسيرها للسياسة الخارجية للدولة انطلاقا من نسق داخلي فتفرض أن الفواعل الرئيسية في السياسة هي الأفراد و المجموعات المختلفة ضمن الدولة موحدة و هذا ما يعني أن الدول هي مجرد مؤسسات سياسية تمثل هذه الفواعل المجتمعية، لذا فان هذه المصالح هي العوامل الأكثر رجوحا لأنها تشكل السياسة الخارجية للدول أكثر من غيرها من العوامل و بالتالي ليست قوة الدولة التى تؤثر على مكانتها الدولية و انما مصالح الفواعل المجتمعية.

ب- مناهج الدراسة:

- **المنهج التاريخي:**

هو منهج يستخدم للحصول على المعرفة عن طريق دراسة مسار تاريخي للظاهرة قصد تحليل الظواهر الحاضرة، تم استخدام هذا المنهج لعرض تطور التاريخ السياسي الخارجي الفرنسي و المصالح التي تبحث عنها فلا يمكننا فهم الحاضر دون الرجوع الى ماضيه.

- **المنهج الإحصائي:**

من خلال ذكر بعض الإحصائيات للاقتصاد الفرنسي و تحليلها.

- **صعوبات الدّراسة:**

مثل جميع الأعمال هناك صعوبات واجهتني أثناء قيامي بانجاز هذه الدّراسة و التي يمكن إرجاعها إلى طبيعة الموضوع الذي تم تناوله. و لكن إجمالا هذه الصعوبات تتمثل في:

- حداثة الموضوع و الفترة الزمنية التي يغطيها.
- ندرة المادة الدراسية خاصة الكتب، الشيء الذي دفعني إلى الاعتماد على مقالات مستخلصة من المواقع الالكترونية و الصحف و المجالات.

و في الأخير أطمح أن يكون هذا الموضوع من المواضيع المثيرة لاهتمام الباحثين في العلاقات الدّولية، و أمل أن يكون هذا العمل أرضية لدراسات أخرى.

خطة البحث العلمي:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية.....09

المبحث الأول: الديبلوماسية الاقتصادية الفرنسية.....10

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....14

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى.....16

المبحث الثاني: محدّدات و مؤسسات صنع السياسة الخارجية.....23

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية.....23

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية.....25

الفصل الثاني: تأثير العامل الاقتصادي في رسم السياسة الخارجية الفرنسية.....31

المبحث الأول: أولويات السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة.....32

المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية أثناء الحرب الباردة.....33

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة.....36

المبحث الثاني: المحدد الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية الفرنسية.....46

المطلب الأول: فرنسا قوّة اقتصادية عالمية.....46

المطلب الثاني: تأثير العامل الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية الفرنسية.....49

الفصل الثالث: التحديات الاقتصادية الكبرى و ضرورة إحياء و تغيير السّياسة الخارجية في إفريقيا.....55

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية التي تواجهها فرنسا في إفريقيا.....56

المطلب الأول: الاختراق الصيني و اشتداد المنافسة على الأسواق الإفريقية.....56

المطلب الثاني: الاهتمام الأمريكي اقتصاديا بإفريقيا.....59

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية لفرنسا في أوروبا و ضرورة إحياء و تغيير السياسة الخارجية الفرنسية في إفريقيا.....62

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية و مساعي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي....63

المطلب الثاني: ضرورة إحياء و تغيير السياسة الخارجية الفرنسية في إفريقيا.....65

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية

- **المبحث الأول: الديبلوماسية الاقتصادية الفرنسية**

إدراج الاقتصاد في قائمة الأولويات السياسة الخارجية:

يمثل انتعاش الاقتصادي أولوية الدول الكبرى و يقترض تحقيقه على المستوى الدولي البحث عن الموارد الطاقوية، المعادن و الاستثمارات التجارية، فان إعادة توزيع أوراق القوة في عالم معولم يستند فعلا و بقدر كبير إلى المعيار الاقتصادي. يتعين على الدول في هذه الظروف الجديدة للنظام الدولي (العولمة) استيعاب العامل الاقتصادي و اعتباره عاملا أساسيا من عوامل النفوذ و النمو، بسبب ارتباط الاقتصاد في هذا العصر بالوجود القومي للدولة بحيث يتطلب للدولة حد أدنى من الثروة الوطنية لضمان مستوى معيش كريم لشعبها فعندما تتمكن حكومة البلدان من ضمان استقرارها الداخلي فإنها بلا شك ستنجح في سياستها الخارجية المتمثلة أساسا في تحقيق مصالحها.

أما على الصعيد الخارجي في ظل الظروف الدولية الحالية ارتبط الاقتصاد بطريقة مباشرة مع السياسة الخارجية للدول و هذا باختلاف الأهداف و المصالح و نقائص الدولة بالمعنى (افتقار الدولة للموارد الطاقوية) التي قد تعرقل دعم مشاريعها الكبرى الصناعية في مجالات المواصلات التكنولوجيات..

في ظل هذه الظروف الدولية (العولمة) يعد العامل الاقتصادي أساسيا في ديناميات العلاقات الدولية، إذ يعد الاقتصاد الركيزة الرئيسية لكسب الدولة أثرا مهما في الوصول إلى مصاف القوى الفاعلة دوليا و إقليميا بالنظر إلى أهمية العامل الاقتصادية و تأثيره الكبير في رسم السياسة الخارجية لابد من وضع خطة عمل محددة لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بحيث في 27 أوت 2012 قدم وزير الشؤون الخارجية الفرنسي لورن فابيوس Laurent

Fabius قدّم خطة عمل خاصة لتحقيق المزيد من النمو و حماية المصالح الاقتصادية الفرنسية خارجيا تضم 8 مقترحات رئيسية:[1]

1-ترويج الوجهة الفرنسية لدى المستثمرين الأجانب من الأولويات الديبلوماسية الفرنسية.

2-استحداث إدارة في وزارة الشؤون الخارجية مخصصة تحديدا لدعم المنشآت و الشؤون الاقتصادية.

3-تعيين سفير على رأس "فريق فرنسا للتصدير" بحيث يضم في كنفه جميع البنى العامة المعين بدعم المنشأت على المستوى الدولى، و إقامة مجلس اقتصادي يحيط بكل واحد من السفراء.

4-وضع إجراءات بسيطة تتيح للمنشات عرض تطلعات و انشغالاتها و مصالحها قبل المفاوضات و ذلك في كل بعثة ديبلوماسية.

5-الدّفاع بانتظام عن مبدأ التبادل في المفاوضات الأوروبية و الدولية.

6-تعزيز الجانب الاقتصادي في الزيارات و اللقاءات الوزارية.

7-تعيين شخصيات مرموقة دوليا من أجل مرافقة المشاريع الاقتصادية.

8-زيادة الفتاح وزارة الشؤون الخارجية على المنشأت و تنمية الحوار المنتظم مع الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين مثل يوم مفتوح في وزارة الشؤون الخارجية و بث الرسائل للمنشأت من خلال النشرات الصحفية، و نشر المعلومات الاقتصادية عبر مواقع الانترنت و مواقع التواصل الاجتماعي.

تطور مفهوم السياسة الخارجية من كونه مجرد مفهوم متعلّق بقضايا الأمن العسكري إلى مفهوم متعدّد الأبعاد متعلق بقضايا اجتماعية، اقتصادية، ثقافية. تطور مفهوم السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك بعد تبلور الأوضاع على الساحة الدوليّة و

[1] الديبلوماسية الفرنسية، ادراج الديبلوماسية الاقتصادية في قائمة الأولويات السياسية الخارجية الرابط: https://www.diplomatie.gouv.FR/OR/politique-etrangere-de-la-france.,

انقسام العالم إلى قطبين و انغماس العديد من الدول في قضايا متعددة خارجيا و داخليا و هذا بظهور فواعل جديدة و مؤثرة في النظام الدولي.

ارتبط مفهوم السياسة الخارجية بعدة مفاهيم متصلة يؤثر فيها و تتأثر بها مثلا:

- السياسة الدوليّة.
- السياسة الدّاخلية.
- القانون الدولي.
- الدبلوماسية...الخ

و من هذا المنطق جاء اهتمام الدراسة بمفهوم السياسة الخارجية، محاولة في إزالة الغموض الذي يكتسيها عن طريق التطرق إلى مختلف التعاريف التي قدمت للسياسة الخارجية و كذا إبراز العلاقة الموجودة بين مفهوم السياسة الخارجية و المفاهيم اللّصيقة بها.

سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب 1: تعريف السياسة الخارجية.

المطلب 2: المفاهيم المرتبطة بمفهوم السياسة الخارجية.

" السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسة التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم"[1]. بشكل عام تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية و أمنها الداخلي و أهدافها الفكرية الإيديولوجية و ازدهارها الاقتصادي، و قد تحقق الدّولة هذا الهدّف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب و العدوان و الاستغلال للشعوب الأخرى، و قد شهد القرن العشرين ارتفاعا ملحوظا في درجة أهمية

[1]- سعادة راغب الخطيب، تطور السياسة الخارجية، الأردن: دار للنشر و التوزيع، 2017، ص15.

السياسة الخارجية و أصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل و التفاعل مع أي دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية.

تهدف السياسة الخارجية لأية دولة إلى حماية مصالحها على الساحة الدوليّة و تحقيق أهدافها في المجال الخارجي لذلك تعرف السياسة الخارجية للدولة بأنها "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها و التي تعكس مصالحها الوطنية".[1]

السياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول[2]. و التخطيط للسياسة الخارجية هو أمر ضروري بالنسبة للدولة الحديثة.

فهي أولا عضو في المجتمع دولي هي قوّة ليست بالمركزية و إنما هي قوة موزعة بين الدول بالنسب غير متكافئة. تختلف تخطيطات السياسة الداخلية للدول عن السياسة الخارجية و كونها تسيطر على كل شيء داخليا بينما ليست كذلك للسياسة الخارجية.

إن الخطة التي تضعها الدولة لممارسة سياستها الخارجية المبنية جوهريا على المصالح القومية للدولة. توضع هذه الخطة عادة من قبل مخططين يزدادون و يقلون بحسب النظام السياسي القائم فيها، تتضمن هذه الخطة التي نحن بصدد التحدث عنها جوانب عديدة مثل التقاليد التي ترعرعت عنها هذه الخطة، و كيفية ضم هذه الخطة و دور و تأثير كل من له صلة بعملها و ماهية الخطة أي حقيقية الهداف و الوسائل و الالتزامات التي يتبقى على الدولة الوصول إليها.

[1]- هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص11.
[2]- محمد برهام المشاعلي، الموسوعة السياسية و الاقتصادية، القاهرة: دار الاحمدي للنشر، ط1، 2007، ص77.

المطلب 1: مفهوم السياسة الخارجية

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، و علم العلاقات الدولية بشكل خاص و بالتالي فقد تعددت تعريفات الباحثين لمفهوم السياسة الخارجية.

مفهوم السياسة الخارجية عند كورت Koort: "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، أنها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بطرق السلمية التي لا تصل حدا الحرب".[1]

أما فيما يخص تعريف تشارلز هيرمان Charles Herman للسياسة الخارجية: "السياسة الخارجية هي تلك السلوكيات الرّسمية المتميزّة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة، و من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"[2] .

و في المعنى نفسه، يعرف باترك مورجان Patrick Morgan السياسة الخارجية بأنها: "التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين".[3]

و يقدم "روزناو " Rosnao تعريفا للسياسة الخارجية "السياسة الخارجية منهج للعمل و يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تعتبر موقف معين في النسق الدولي يشكل يتوافق مع الأهداف المحددة سلفا".[4]

يعرفها Leon Noel بأنها "فن تسيير علاقات دولية مع الدول الأخرى".[5]

و قال عنها ريتشارد نيكسون Richard Nikson الرئيس الأمريكي السابق:

---

[1]- النعيمي أحمد نوري ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة نموذجا، عمان، الأردن: دار زهران، 2011، ص25.
[2]- المرجع نفسه، ص26.
[3]- المرجع نفسه، ص28.
[4]- موري سوهيلة، أحمين جحيقة، مرجع سابق، ص20.
[5]- النعيمي أحمد نوري ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة نموذجا، مصدر سبق ذكره، ص28.

"السياسة الخارجية هي الاستعمال الناجح للسلطة و بالخصوص على الساحة العالمية هو فن لا تعلمه إلا التجربة".[1]

مفهوم السياسة الخارجية عند سيوري SIOURI: "السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدولة الأجنبية و مشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ و القوة بل العنف في بعض الأحيان".[2]

أما مودلسكي Modelski يعرف السياسة الخارجية أنها "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدّول الأخرى و لأقليمية أنشطتها طبقا للبيئة الدّولية، و في هذا الإطار نمطين أساسيين من الأنشطة: المداخلات و المخرجات".[3]

تعريف زايد عبيد الله مصباح السياسة الخارجية: "هي السلوك السياسي الخارجي لأي دولة واحدة دوليّة، هو عبارة عن حدث و فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة و هادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدّد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به، و ما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود".[4]

أما الدكتور حامد ربيع فيعرف السياسة الخارجية بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى و لو لم تصدر عن الدّولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية".[5]

[1]- مرجع سابق، ص28.
[2]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: دار الجيل، ص7.
[3]- المرجع نفسه، ص7.
[4]- النعيمي أحمد نوري ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة نموذجا، مصدر سبق ذكره، ص29.
[5]- المرجع نفسه، ص29.

يعرفها محمد السيد سليم: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[1]

عرفها صدقة فاضل: "عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية إزاء وحدات خارجية أخر، و تحديد و اتخاذ الوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف".[2]

تعريف حامد ربيع للسياسات الخارجية: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى و لو لم تصدر الدولة كحقيقة نظامية ان نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تطوي و تتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية".[3]

كما يعرفها فاضل زكي بأنها: "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدّول".[4]

طبقا لهذه التعاريف، تنصرف السياسة الخارجية إلى النشاط الخارجي لدولة أو غيرها من الوحدات و من البديهي كل سياسة خارجية مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة، السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة و حدها، لكنها تتضمن البرامج و الأدوار الخارجية.

المطلب 2: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى و أهداف السياسة الخارجية

1/ المفاهيم الأخرى:

السياسة الخارجية و السياسة الداخلية.

[1]- www.democticac.de/?p41719، تاريخ الاطلاع: 2019/06/03، على الساعة: 11:00.
[2]- موري سوهيلة، أحمين جحيقة، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الدول المغاربية (2007-2020)، مذكرة لنيل شهادة ماستر (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية العلوم السياسية)، 2016-2017، ص19.
[3]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص9.
[4]- المرجع نفسه، ص9.

السياسة الخارجية و العلاقات الدولية.

السياسة الخارجية و الدبلوماسية.

السياسة الخارجية و السياسة الدولية.

السياسة الخارجية و الإستراتيجية.

السياسة الخارجية و المصلحة الوطنية.

- **السياسة الخارجية و السياسة الداخلية**

ثمة علاقة وطيدة بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية للبلدان، لأنهما يعكسان طبيعة المصالح في شتى المجالات، فعندما تتمكن حكومة البلدان في إتباع سياسة داخلية ناجحة و مستقرة تتخلص في توفير فرص الرفاهية لمواطنيها بالتساوي و دون تمييز، فإنها بلا شك ستنجح خارجيا في توطيد أفضل دبلوماسية لها مع دول العالم.[1]

لا ينفصل تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية، فالسياسة الداخلية لها قابلية الانتشار و التوسع حتى خارج إقليم الدولة كظاهرة الإرهاب، كما أن وضع النظام الدولي يؤثر شكل مباشر على الوضع الداخلي إما سلبيا أو ايجابيا، كامتداد الأزمات الاقتصادية

الدّولية إلى المجتمع الداخلي و ذلك بفصل عولمة الاقتصاديات و الثورة الهائلة للمعلومات و الاتصالات.[2]

عند تحالف الدول (التكتلات الدولية) يكون الرأي الداخلي لهذه الدّول يلعب دور في الرأي العام الخارجي للدول المتحالفة، كما أن الظروف الدولية و الإقليمية و ما تعززه من

[1] - يعقوب يوسف حبر الرفاعي، التأثير المتبادل بين السياسة الخارجية و الداخلية، الصحيفة المركزية لاتحاد الوطن الكردستاني: نقلا عن الموقع: ، http//www.alitthad.com/Bper.PHP ?Name :News&Files=article&sid=66207 تاريخ الاطلاع: 2019/05/28.

[2] - زوليم نوارة، أمناش صونية، مرجع سابق، ص33.

انعكاسات تصبح أمرا مشتركا و هناك الكثير من الوحدات الداخلية يمتد تأثيرها و نشاطها إلى البيئة الدولية كشركات التصدير الكبرى.

- **السياسة الخارجية و السياسة الدولية:**

تلتقي السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية مع غيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى في كثير من أنماط العلاقات (تعاون، صراع) و هي تسعى ضمن هذا الإطار نحو البحث عن انجاز لأهدافها و قيمها، إن التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه سياسة دولية أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي على أي شكل من أشكال نمط العلاقات الدولية.

يرى ادوارد دافيد Edward David أن السياسة الدولية جمع من الوقائع التي تختلف فيها الوحدات أو اللاعبون أو مجموعة الأمم في القوة و الموارد و الأنظمة أو في الغايات المرغوبة الأخرى و تسعى لحل خلافاتهم بأية وسيلة مختلفة و مقبولة.[1]

نجد هناك اختلاف بين السياسة الدولية و السياسة الخارجية، و يمكن في كون السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية و السياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي.

الفرق بين السياسة الدولية و السياسة الخارجية جوهري، فعناصر السياسة الخارجية ليست نفس عناصر السياسة الدولية، فعناصر السياسة الخارجية هم الأفراد و المؤسسات والأحزاب، في حين أن عناصر السياسة الدولية هي الدول و المنضمات الدولية و الجماعات الناشطة الأخرى.[2]

بمعنى أخر السياسة الدولية معنية بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف الوحدات و مكونات المجتمع الدولي، بينما السياسة الخارجية تعني الأفعال و ردود الأفعال الناتجة عنها.

[1] ولد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2017، ص21.
[2] مرجع سابق، ص22.

- **السياسة الخارجية و الدبلوماسية:**

تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات السياسة الخارجية إذ تشير إلى كيفية نقل السلوك السياسي الداخلي إلى مستوى خارجي، تعتبر الدبلوماسية من الأدوات السلمية في حل النزاعات الدولية.

الدبلوماسية هو مصطلح يقصد به الشكل العام للعلاقات بين الدول في الظروف الطبيعية، تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات إذ تشير إلى كيفية نقل السلوك السياسي الداخلي إلى الخارج.

يعتقد هرمان Harman أن أدوات السياسة الخارجية ثمان: أدوات دبلوماسية، أدوات اقتصادية، سياسية داخلية، استخباراتية، رمزية، علمية و تكنولوجية، و موارد طبيعية، السياسة الخارجية هي فن قيادة العلاقات الدولية بغيرها من الدول الدبلوماسية هي السبيل في القيام بالتنفيذ و تطبيق برامج محددة من خلال عمل منهجي عن طريق المفاوضات أو المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين و وزراء الخارجية.[1]

السياسة الخارجية للدول هي جوهر إقامة العلاقات الخارجية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب الحقيقي للعمليات حيث تقوم على تنفيذ هذه السياسة. الدبلوماسية تزود جهاز اتخاذ القرار بالمعلومات الأزمة يقول نيكولسون Nicholson "من الناحية التاريخية تنتهي الدبلوماسية حيث تبدأ السياسة الخارجية.[2]

- **السياسة الخارجية و القانون الدولي:**

العلاقة بين السياسة الخارجية و القانون الدولي هي علاقة تأثير به تبادلية[3]،فإذا كان القانون الدّولي يحدد حقوق و واجبات الدّول فان السياسة الخارجية هي من تشكل و ترسم ملامح

[1] ولد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2017، ص23.
[2] المرجع نفسه، ص24.
[3] ولد الصديق ميلود، مصدر سابق، ص24.

قواعد القانون الدّولي بتسييرها للمفاوضات و تنظيم المؤتمرات الدبلوماسية و صياغة الاتفاقيات الدولية.

القانون الدولي تشكيله وفق المبادئ و المواقف المختلفة للدول على شكل معاهدات.

- **السياسة الخارجية و المصلحة الوطنية:**

تعتبر المصالح الوطنية بمثابة القوة الدّافعة و المحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول، و ترتبط مصالح الدول خارجيا بمدى قوتها العسكرية الاقتصادية الثقافية الدبلوماسية بحيث تسمح لها هذه العوامل على التأثير لمصالحها في تحقيق مصالحها.

المطلب (2): علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى:

تتضمن السياسة الخارجية اختبار مجموعة من الأهداف و تعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف، فالسياسة الخارجية هي محاولة التأقلم مع البيئة الدولية (متغيرات، تفاعلات)،[1] لتحقيق مجموعة من الأهداف و المصالح للدولة.

إن أهداف السياسة الخارجية متعددة و مختلفة، و اختلافها و تنوعها مرتبط بطبيعة الدّولة نفسها، و موقع الدولة جغرافيا و مدى قوة هذه الدّولة و تأثيرها على الساحة الدولية (اقتصاديا، عسكريا، ايدولوجيا، ثقافيا...).[2]

من الأهداف القومية الشائعة في السياسات الخارجية للدول:

- حماية السيادة الوطنية و سلامة الكيان الإقليمي للدولة:

[1] السيد سليم محمد ، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق ذكره، ص33.

[2] أشواق عباس، السياسة الخارجية، الحوار المتمدن، ع. 1291، 2005، نقلا عن الموقع http://www.ahewar.org/debat/show-artaspd?a/d=43455: تاريخ الاطلاع: 2019/06/12.

و هو الهدف الأساسي في السياسة الخارجية لأية دولة إذ أنه يشتمل على كل ما يهيئ لبقاء و استمرارية الدولة و هو هدف حيوي و من ثم تعمل الدولة على تحققه بكل ما تسمح به قدراتها حتى لو استدعى الأمر الدخول في صراعات مسلحة[1].

- دعم قدرات الدّولة من القوة:

إن كل دولة تود أن تكون لديها القدرة الكافية و من هذا المنطق تسعى كل دولة إلى الاحتفاظ بحد أدنى من القوة الذي يمكنها من الحفاظ على استقلال إرادتها السياسية.

- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة:

إن الوجود القومي للدولة يتطلب حد أدنى من الثروة الوطنية، الموارد المهيئة لقيام نشاط اقتصادي، يكفل توفير مستوى من المعيشة الكريمة لشعبها[2]...

عادة ما يرى على الثراء الاقتصادي كمؤشر لنفوذ الدولة في المجال الخارجي و يتيح لها دعم قوتها العسكرية و يمكنها من التأثير في العلاقات الدولية من خلال الأداء الاقتصادية بما يخدم مصالحها.

غير أن هناك الكثير من يرون عكس ذلك على أساس أن تركيز الدولة على دعم قدراتها العسكرية عادة ما يكون على حساب مستوى الرفاهية في مجال التسلح قد حققت مستويات عالية من النمو الاقتصادي كاليابان و ألمانيا الغربية.

- الدفاع عن إيديولوجية الدّولة:

قد تجعل الدولة من الدفاع عن معتقداتها الإيديولوجية هدفا قوميا في سياستها الخارجية باستعمال الغزو العقائدي و الترويج لإيديولوجيتها و نشرها في الخارج بهدف دعم مكانه

[1] الأقداحي هشام محمود ، السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص18.
[2] الأقداحي هشام محمود ، السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص19.

الدولة لدى الدول التي تعتنق نفس إيديولوجيتها، يرتبط أيضا هذا الهدف باعتبارات أمنية و إستراتيجية.

- حماية التراث الثقافي:

تتمثل في دعم التراث الثقافي للأمة و محاولة حمايته من أخطار الغزو الثقافي الذي قد يتعرض له من الخارج مما يؤدي إلى تشويه ثقافة الأمة أو تغييرها على نحو يفقدها أصالتها و تميزها.[1]

يتمثل الغزو الثقافي أحد أخطر وسائل السيطرة الأجنبية في العالم المعاصر.

- السلام:

أصبح السلام هدّفا في العلاقات الدّولية و السياسات الخارجية للدول[2]. في ظل تزايد القدرات التدميرية للدّول (امتلاك الأسلحة) و لهذا كضمان لمصالح الدّول و نفوذها تبحث دائما عن الطرق السلمية لحل الأزمات و الصراعات.

- المصلحة القومية:

يتمثل فيما تسعى الدول إلى تحقيقه من أهداف و ما تريد أن تحميه في مواجهة العالم الخارجي، و يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

* حماية الأمن القومي.

* التنمية الاقتصادية.

* تدعيم هيبة و مكانة الدولة في المجتمع الدولي.

* نشر الثقافة القوميّة.

[1] مرجع سابق ذكره، ص20.
[2] الأقداحي هشام محمود ، السياسة الخارجية و المؤتمرات الدّولية، مصدر سبق ذكره، ص20.

- **المبحث الثاني: محدّدات و مؤسسات صنع السياسة الخارجية.**

المطلب 1: محدّدات السياسة الخارجية

هناك عوامل موضوعيّة تحكم سلوك الدوّل و تحدّد بالتالي سياستها الخارجية و هي:

1-العامل الجغرافي:

البعد المادي: مساحة الدولة، حدودها، هل هي دولة ساحلية أم مغلقة، طبيعة السطح.[1]

الإقليم المجاور و دول الجوار: فرص التكامل و عناصر التهديد، القدرات العسكرية للدول المجاورة، الطموحات القومية للدول المجاورة...الخ.

2-السكان:

هوية السكان: التجانس و التباين السكاني، ارتباط المجموعات الاثنية في الدولة بدولة أخرى أو بمجموعات في دولة أخرى، مستوى الوعي، مدى الانتماء و الولاء للوطن.[2]

3-الموارد الطبيعية:

الاكتفاء الذاتي من الضروريات المقدرة على تسويق الفائض، وسائل تعويض النقص مثل البترول، المياه، و أثرهما في تحديد السياسة الخارجية للدول.

أولويات المواطنين و مدى اهتمامهم بالسياسة الخارجية.

4-الوضع الدولي:

ظروف الحرب و السلام، سلوك الدول الأخرى كمحدد لخيارات الدولة المعنية.

[1] ريهام الرؤوف محمد، السياسات الخارجية، عمان: أرفيداء للنشر و التوزيع، ط1، 2017، ص12.
[2] المرجع نفسه، ص13.

5-المحدّد الاقتصادي:

يلعب الاقتصاد دورا مركزيا في اختيار السياسات الخارجية للدول، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توفر المواد الاقتصادية، الموارد تحدد قدرة الدولة على الدخول في سباقات التسلح ذات التكاليف الباهظة، و التبادل التجاري. و الدولة تعاني منظوماتها و هياكلها الاقتصادية لن تستطيع أن تلعب دور الدولة الكبرى.

6-المحدّد السياسي (البنية السياسية للدولة):

يعتبر المستوى الداخلي ما لأكثر مستويات التحليل في السياسة الخارجية، لأن الدولة هي الوحدة الرئيسية في تحليل النظام الدولي، إذ تمثل البنية السياسية للدولة مثل أنماط الحكم: ديمقراطية شمولية تأثيرا مباشرا على فعلها الخارجي مثل عدم التدخل السافر لكينيا في السودان و عدم دعمها العسكري للحركة الشعبية لطبيعة النظام الديمقراطي فيها.[1]

7-المحدّد الثقافي:

صانعو القرار هم تاج للمجتمعات التي يعيشون فيها، و يشتركون بصفة عامة في القيم و الأهداف السائدة في المجتمع، الثقافة التي تسود مجتمع ما هي التي تحدد معايير السلوك المقبولة و الغير مقبولة.

تلعب شخصية متخذ القرار تأثيرا في رسم السياسة الخارجية و هذا بالتحليل الثقافة و القيم التي ينطلق منها.[2]

[1] ريهام الرؤوف محمد، السياسات الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص13.
[2] المرجع نفسه، ص16.

8-المحدّد الخارجي:

تلعب التنظيمات الدوليّة دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية للدوّل، و بالتحديد على سلوكها الصراعي، و قد يظهر الدور الأكبر للتنظيمات الدوليّة في مدى تأثيرها على صانعي القرار الوطنيين الذين يشاركون في اجتماعات التنظيمات الدّولية، حيث أن هذه المشاركة تساعد في تطوير قدرتهم على التفاهم الدّولي.

كذلك تؤثر التوترات الدّولية الذي يؤدي إلى زيادة مركزية اتخاذ القرار، كما أن القانون الدّولي يضبط سلوك الدّول.

المطلب 2: مؤسسات صنع السياسة الخارجية

يمكن التمييز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية، تتمثل في المؤسسات الحكومية (السلطة التنفيذية، المخابرات، مجلس الأمن القومي، المؤسسة الرئاسية) و المؤسسات الغير الحكومية (جماعات الضغط، وسائل الإعلام، الرأي العام)، كما تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل المختلفة، و التي يصعب علينا و خصوصا في العصر الحالي حصرها بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعصف بالعالم منذ سقوط الاتحاد السوفياتي و ظهور مجموعة من الفواعل الجديدة على الساحة الدولية و دخول العالم عصر العولمة.

I/ المؤسسات الحكومية:

1- المؤسسات الرئاسية:

يلعب القائد دورا أساسيا و مهما في صنع السياسة الخارجية و خصوصا في بلدان العالم الثالث حيث تعد المؤسسة الرئاسية (النخبة الأساسية)[1]هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية.المدون صخري محمد من الرابط: https://www.PoLITICS-dz.com، تاريخ الاطلاع: 2019/07/04.

لتلك البلدان، فالسياسة الخارجية يضعها في التحليل النهائي فردا أو مجموعة أفراد و هو في ذلك يتأثر بدوافعها الذاتية و خصائص شخصيته و بتصوراته الذهنية و من أهم الصفات الواجب توفرها في القائد الناجح في ممارسته للسياسة الخارجية:

- الإحاطة بالتعقيدات السياسية الدوليّة و المتغيّرات الدوليّة.
- الثقافة و المعارف النظريّة.
- كسب التأييد الدّاخلي لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية و أن يعرف الى أي مدى يستطيع المضي في تنفيذ الأهداف مع الاحتفاظ بتأييد الرأي العام.

يعرف ماكس ويبر Max Weben الدولة "بأنها المؤسسة التي تجوز على كل أشكال القوة الشرعية".[1] هذه الخصية سمحت للدولة أن تكون العامل الأهم في العلاقات الدّولية، الدّولة تمثل جميع مؤسساتها الدّاخلية و الخارجية و تستمد شرعيتها من الشعب.[2]

2- السلطة التنفيذية:

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية.[3] و يندرج تحت لواء السلطة التنفيذية في مختلف النظم السياسية مجموعة من المؤسسات، و هي الأجهزة الرئاسية في الوزارة الخارجية، وزارة الدفاع، و جهاز المخابرات و مجلس الأمن القومي. تقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ السياسات بما في ذلك الخارجية و تشارك وزارة الخارجية بالإشراف على العلاقات الدولية مع العلم الخارجي بما في ذلك تبادل التمثيل الدبلوماسي و القنصلي مع الدول الأخرى و المنظمات الدّوليّة.

[1] Prémont Karine, la politique étrangère des grandes puissances, presse de l'université le val, 2011, p53.
[2] Ibid, p53
[3] عبد الحليم غازي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، القاهرة، دار الكتاب الحديث: ط1، 2015، ص234.

3- جهاز المخابرات:

يقوم جهاز المخابرات بجمع و تحليل المعلومات التي ترسم على أساسها السياسية الخارجية.[1] يقدّم جهاز المخابرات المشاورات و التقارير الدّاخلية و الخارجية لصانعي السياسة الخارجية مثل (التهديدات الخارجية، الاستطلاعات الدّاخلية) عادة ما يكون جهاز المخابرات تابعا لمن يمتلك نامية السلطة التنفيذية في النظام السيّاسي، و يتكون في الغالب من ممثلين لمختلف الأجهزة التنفيذية المهتمة بالسياسة الخارجية بالإضافة إلى بعض الخبراء.

II/ المؤسسات الحكومية:

1-الرأي العام:

يمكن تعريف الرأي العام بأنه "نتاج أفكار الأفراد في مجتمع ما حول موضوع معيّن".[2]الرأي العام يلعب دورا هاما و مؤثر على متخذي القرار، مثلا إن لم تكن السياسات و القرارات التي اتخذوها لم ترضي الأفراد يعارضون تلك القرارات عن طريق المظاهرات الشعبية أو الاستفتاءات.[3]

و يشمل تأثير الرأي العام على منفذ و القرار لتغيير مواقفهم أو لتنفيذها الدّول التي تتمتع بالحريات و الدّول الديمقراطية حيث يكون المجال الإعلامي حر و غير مقيّد.

[1] عبد الحليم غازلي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا ، مصدر سبق ذكره، ص235.
[2] Prémont Karine, la politique étrangère des grandes puissances, p69
[3] Ibid, p69.

2-وسائل الإعلام:

تمارس وسائل الإعلام ذات تأثير واسع في المجتمعات المتقدمة خاصة تغطيات غير عادلة و غير موضوعية عن الشعوب التي تتناول قضايا العرب و إسرائيل مثلا.[1]

أكبر المؤسسات الإعلامية الدولية مثل (BBC) تعد ملكا للشركات الدولية و أفراد ذات نفوذ عالية، و يرى أكبر المحللين أن امتلاك الشركات لمعظم المصادر الإعلامية جعل من الإعلام أكثر ميلا للنخب الرسمية المنفذة في العالم الغربي خاصة، و للأحداث أكثر أهمية إخباريا.

تقدم وسائل الإعلام وثائق تحيز و افتقار للموضوعية و تحريفات إخبارية.[2]

يهدف التأثير على الرأي العام المحلي و الدّولي لإعطاء طابع شرعي لقضية ما مثل التدخل الأمريكي في العراق.

3-جماعات الضغط:

يمكن تعريف جماعات الضغط بأنها "جماعات عرقية و جماعات ذات أوجه نظر سياسية تمارس الضغوط للتأثير في إقرار قانون ما أو إبطاله".[3] تمارس هذه الجماعات ضغوطا على متخذي القرارات السياسية لتبني سياسية موازية لبرامجهم المحددة، أو إبطال قرار سياسي ما.

IV- وسائل السياسة الخارجية:

إن الدول و من أجل أن تترجم قراراتها في السياسة الخارجية إلى واقع ملموسة فإنها تذهب إلى استخدام أفضل صيغة أو الصّيغ التي ترى أن أنها القدرة على تنفيذ قراراتها في السياسة الخارجية.

[1] تيري جانس ، السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، ط1، دار العربية للعلوم –ناشرون، ص29.
[2] ة المرجع نفسه، ص31.
[3] تيري جانس ، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص55.

1-الدبلوماسية:

الدبلوماسية من أقدم أدوات تنفيذ السياسات الخارجية، تعتبر الدبلوماسية بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض بواسطة المبعوثين الدبلوماسيين.[1] و تتمثل مهام الدبلوماسية في:

- تمثيل دولة (الايفاد) لدى دولة الاستقبال، و رعاية مصالح دولته و مواطني دولته.
- إعداد التقارير الاقتصادية و العسكرية و الاجتماعية و جمع كافة المعلومات المتاحة عن دولة الاستقبال و إرسالها إلى حكومته.
- التفاوض باسم دولته مع المسؤولين في دولة الاستقبال (ما يخدم مصالح دولة الايفاد).

2-الأداة الاقتصادية:

تعد الأداة الاقتصادية من أهم أدوات تنفيذ السياسات الخارجية، تلجأ الدول إلى استخدام الأداة الاقتصادية في مواجهة الدول الأخرى إما بأسلوب الترغيب (و ذلك من خلال حث دولة أخرى أو حفزها على تبني مواقف معنيّة من خلال تقديم الإغراءات لها، و ذلك في إطار العلاقات الودية بين الدّول)، و أما بأسلوب الترهيب بالتهديد مثلا بالعقوبات الاقتصادية لإجبار دولة أخرى على تغيير سياستها أو مواقفها[2]. هناك أيضا اتفاق اقتصادي بين دولتين بهدف تنظيم المعونات و يأخذ هذه الترتيبات أنها تعطى للدولة المانحة إمكانية السيطرة على الدولة المتلقية من خلال تحكمها في الكيفية التي يستخدم بها هذه المعولة.[3]

[1] محمد طه بدوي، مدخل إلى العلوم السياسية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2017، ص340.
[2] المرجع نفسه، ص341.
[3] الأقداحي هشام ، السياسة الخارجية و المؤتمرات الدوليّة، مرجع سابق، ص167.

3-الأداة الدعائية:

الدعاية الدوليّة هي إحدى صور الاتصال على المستوى الدولي، يتم من خلالها نقل الوسائل الاتصالية الدعائية و توجيهها إلى جمهور دولة أخرى، بغرض إقناعه بوجهة نظر أو مواقف تلك الدولة بصدد قضية معنية.[1]

و يشترط لنجاح الدعاية و فعاليتها أن يكون لديها القدرة على جذب أهمية الجماهير و إثارة انتباهها، و أن تتسم بالبساطة و المصداقية و بعدم التناقض.

4-الأداة العسكرية:

تعد الإدارة العسكرية الحل الأخير الذي تلجأ إليه الدول كأداة لحماية مصالحها. و تحقيق أهدافها الخارجية، بعد استنفاذ الأدوات التي سبقت الإشارة إليها.[2]يتم اللّجوء إلى الأداة العسكرية – في إطار عملية صنع القرار– بعد إجراء حسابات معقدة للمخاطر التي يمكن أن تترتب على اللجوء إليها.

يرى الاستراتجيين في هذا الصدد (استخدام الأداة العسكرية) هي استمرار السياسة بوسائل أخرى و هي الحرب، يتعين أيضا استخدام الأداة العسكرية بهدف التنسيق بين دورها و بين دور بقية أدوات السياسة الخارجية الأخرى تمكينا لزيادة فعاليتها.

و يمكن تلخيص أهم الأدوات التي تستعمل في السياسة الخارجية:

+ الدبلوماسية.
+ الأداة الاقتصادية.
+ الأداة الدعائيّة (الإعلام).
+ الأداة العسكرية.

[1] محمد طه بدوي، مدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص342.
[2] مرجع سابق، ص344.

الفصل الثانـي

تأثير العامل الاقتصادي في رسم السياسة الخارجية الفرنسية

- **المبحث الأول: أولويات السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة**

شهدت السياسة الخارجية الفرنسية تطورا كبيرا في خمسينيات القرن الماضي بعد تأسيس الجمهورية الخامسة في 1958 من طرف الجنرال شارل ديغول، الذي أحدث مجموعة من التغّيرات الجذريّة في السياسة الخارجية الفرنسية و ذلك وفق الدستور الذي كرس جلّ السياسة الخارجيّة لصالح رئيس الجمهورية.

و هذا المبحث سنتطرق إلى مطلبين و هما:

- المطلب1: أولويات السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة.
- المطلب 2: سنتطرق إلى فهم و تحليل السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة.

I/ في 5 فيبراير 1945 انعقد مؤتمر "**يالتا**" و هذا المؤتمر من العلاقات الفارقة في تاريخ العلاقات الدولية لأنه أرس ترتيبات حقبة الحرب الباردة.

كان المؤتمر قمة ثلاثية بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيلت Francklin Rauzvelt و و وستون تشرتتل wanstun Tcherchel رئيس وزراء بريطانيا و جوزيف ستالين joseph stalin زعيم روسيا. أما الجنرال ديغول لم توجه له الدعوة من طرف روزفلت Rausfelt لحضور مؤتمر"يالتا" لأن ديغول لم يكن رئيسا لفرنسا و إنما رئيس حكومة مؤقتة و قائد للمقاومة الفرنسية.[1]

بعد أن انتهى مؤتمر يالتا لعدّة أيام بدأت سفينة الرئيس الأمريكي المعروفة باسم كوينسي« quincy »تغادر البحر الأسود عابرة مضائق البوسفور و الدردنيل بتركيا للتدخل إلى مياه البحر المتوسط و ترسو في مياه سويس في مصر. فقد كان روزفلت

[1]- عبد العظيم خالد ، سياسة فرنسا في إفريقيا، دار الكتاب الجديد، القاهرة، 2016، ص17.

قلقا للغاية من ستالين الذي أعلن اتجاه البحرية العسكرية السوفيتية إلى فرض السيطرة الكاملة على منطقة البحر الأسود. و الاقتراب من المياه الدافئة (البحر المتوسط و البحر الأحمر) خط ثابت في السياسة الروسية منذ عهد القياصرة و أسرة رومانوفا. كان روزفلت قلقا للغاية من الطموح العسكري الجازف لجوزيف ستالين و كان يسارع إلى حلفاء في منطقة البحار الدافئة، فتم توجيه الدّعوة إلى الملك فاروق الأول ملك مصر و السّودان و الملك عبد العزيز بن سعود ملك السعودية و إمبراطور إثيوبيا هيلا سيلاي إلى كوينسي. بعد نهاية الاجتماع واصلت الكويسني رحلتها من السويس متجهة إلى مضيق جبل طارق مدخل المحيط الأطلسي حيث سواحل الولايات المتحدة الأمريكية. فجأة بدون سابق ترتيبات توقفت الكوسين أمام ساحل الجزائر و طلب روزفلت توجيه الدّعوة إلى الجنرال ديغول، اعتبر ديغول أن روزفلت يتوجب عليه –بروتوكوليا– أن يلتقيه على ارض الجزائر لأن الكوينس راسب أمام ساحل الجزائر، و الجزائر أرض فرنسية في عام 1945.

لم يلتقي الزعيمان و أدرك ديغول أن فرنسا تتعرض لموقف أمريكي يستهدف سياسيا مكانة فرنسا دوليا و محو مكانتها خاصة و أن بريطانيا انطوت تحت راية الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

- المطلب1: السياسة الخارجية الفرنسية أثناء الحرب الباردة (مدى تأثيرها بالخلفية الديغوليّة le gaulliame)

1/ السياسة الخارجية الفرنسية و ممارستها بالأمر السهل في الفترة الديغوليّة التي صادفت (الحرب الباردة) انقسام العلم إلى قطبين، الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السّوفياتي رفضها لكلّ أشكال الاستعمار ما يهددّ فرنسا بفقدان مكانتها و نفوذها الاقتصادي، العسكري و الفكري على الساحة الدولية و خاصة إفريقيا.

[1]- عبد العظيم خالد ، سياسة فرنسا في إفريقيا، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2016، ص17.

طبيعة السياسة الخارجية الفرنسية حقب الجمهورية V (la V. République) حللها الكثير كإستراتيجية التعويض لما فقدته فرنسا من تأثير بأفعال و مواقف على السّاحة الدولية، ركز الجنرال ديغول في سياسته على ضرورة السيادة الوطنية الشاملة في الشؤون الدّاخلية و الخارجية لفرنسا إذ ديغول في إحدى مقولته الشهيرة "فرنسا لها مكانة مع الدول العظمى فرنسا ليست كدولة أخرى لذى التعامل مع فرنسا بقدم المساواة شيء ضروري خاصة الدوّل الكبرى".[1]

2/ للتحقيق "إستراتيجية التعويض" و إعطاء مصداقية و شيء ملموس لخطباته ركز ديغول على ثلاث جوانب أساسية في سياسته الخارجية: الجانب الاقتصادي، الجانب الأمني و الثقافي.

- اقتصاديا:

لا يمكن لفرنسا أن تصبح قوّة سياسية إقليميا و دوليا بدون اقتصاد قوّي، أكثر من 475000 جندي من مجموع 930000 من الجيش الفرنسي في 1960 موزع في شمال إفريقيا في الجزائر خصوصا، لضمان نفوذ تلك المنطقة الغنية جدا بالثروات الطبيعية.[2]

- أمنيا:

65000 جندي لضمان سلامة المياه الإقليمية الفرنسية، 58000 جندي في حدودها مع ألمانيا بلد متدهور أمنيا جراء الحرب العالميّة الثانية.[3]

- ثقافيا: نجد الآلاف من المبشرين في إفريقيا و الشرق الأوسط للفئة و الثقافة و النمط المعيش الفرنسي لضمان نفوذها ثقافيا و ايدولوجيا في هذه المناطق.

---

[1]- Une politique du générale de Gaulle : par AndrePasseron
https://www.monde-diplomatique.fr/1964/12/passeron/26344
تاريخ الاطلاع: 04/07/2019 على الساعة: 11:30-

[2]- frédéric charillon, la politique étrangère de la France de la fin de la Guerre Froide au printemps arabe, la documentation Françoise, paris, 2011, p26.

[3]- نفس المرجع، ص26

3/ السياسة الخارجية الفرنسية طوال فترة الحرب الباردة تميزت بمجموعة من التناقضات حول تحقيق طموحاتها على الساحة الدولية المتمثلة في استعادة تأثيرها و مدى إمكانيتها على تحقيق ذلك أمام القطبين المهيمنات في العالم الاتحاد السوفياتي من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.[1] في هذا السياق الدّولي الجديد المتمثل في الحرب الباردة السياسة الخارجية الفرنسية بنيت أولا حول إنهاء الاستعمار حول إمبراطوريتها، و حتمية بناء أوروبا موحدّة اقتصاديا، سياسيا... لمواجهة المعايير الجديدة على السّاحة الدّولية.

4/ في إطار هذا السياق الدّولي الجديد لحقبة الحرب الباردة في انعقاد مؤتمر "يالتا" و بدء ترتيبات على معايير يتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي انتبه ديغول إلى ضرورة إنقاذ مكانة فرنسا دوليا و مواجهة عصر جديد مشحون بالمخاطر و التحديات و هذا ب:[2]

أولا: تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية برئاسة فرنسا و رفض ديغول طلب ماكيلمان Makilman رئيس وزراء بريطانيا في عام 1961 لانضمام إلى الجماعة الاقتصادية خشية أن تقوم لندن بتفكيكه من الدّاخل لتكريس الهيمنة الأمريكية.

ثانيا: أن تصبح إفريقيا ركيزة سياسية و عسكرية و اقتصادية لفرنسا.

ثالثا: ضرورة دخول فرنسا في صف الكبار (قوة نووية) أول تفجير نووي فرنسي في صحراء الجزائر 1960 تحديد Vفي منطقة رقان.

[1]- IRIS institut de relations internationales et stratégique تاريخ https://www.iris-france.org/note-delecture/lapolitique-etrangere-de-lafrance-depuis-1945 الاطلاع:08/07/2019 على الساعة: 10:21 صباحا.

[2]- عبد العظيم خالد ، سياسة فرنسا في إفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص20.

المطلب 2: السياسة الخارجية الفرنسية بعد نهاية الحرب الباردة

نركز في هذا المطلب من هذا الفصل على البحث و تحليل السياسة الخارجية الفرنسية بعد نهاية الحرب الباردة بمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات الفرعية:

- أي سياسة انتهجتها فرنسا بعد نهاية الحرب الباردة؟
- ما هي توجهات السياسة الخارجية الفرنسية بعد نهاية الحرب الباردة؟
- نهاية المستعمرات (الاستعمار الجديد) مناطق نفوذ جديدة
- ظهور الاتحاد الأوروبي (هل استعدت فرنسا مكانتها) التي فقدتها على الساحة الدولية؟

II/ الساحة الدّولية بعد الحرب الباردة

شهد النظام الدولي تحولات كبرى منذ سقوط جدار برلين، حيث برزت مقاربة عالمية جديدة هذه تدور حول قيم الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان و التعددية، و ظهور مؤسسات كأدوات لفرض السيطرة و لتحقيق الأهداف مثل المؤسسات المالية. هذه التحولات التي سمحت بظهور هذه المقاربة يمكن حصرها في ثلاث مجالات:[1]

1-التحولات الجيوسياسية:

ترتبت عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي هيمنة العامل الاقتصادي على العسكر بحيث أصبح العامل الاقتصادي من أولويات السياسة الخارجية للدول الكبرى.

2-التحولات الاقتصادية:

التوجه نحو بناء نماذج تنمويّة ترتكز على اقتصاد السّوق، عولمة الاقتصاد و تسارع حركة المال.

[1]- بخوش مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ط1، ص7

3-التحولات القمية:

بعد سقوط الأنظمة الشيوعية، برزت نظريات و هما نظرية الديمقراطية و الليبرالية الغربية التي شكلت تنظيم اجتماعي لا يمكن تجاوزه بعد انتصارها على الشيوعية، أما الثانية فهي نظرية صدام الحضارات (هانتغتون) التي حاولت إيجاد عدوّ جديد من خلال تغير الصراع إلى الإيديولوجيات.

1/ بعد نهاية الحرب الباردة و تفكك حاف وارسو و زوال الاتحاد السوفياتي بدأ الأوروبيين خاصة (أوروبا الغربية) بزعامة فرنسا يتساءلون عن جدوى استمرار حلف الناتو كالمضلة للأمن الأوروبي الجماعي.

يشير السيناتور الفرنسي في مقالة خص بها المجلة الدولية و الإستراتيجية الصادرة عن معهد العلاقات الدولية الفرنسية و التي كرست عددا خاصا عن حلف الناتو.

فان السيناتور في مجلس الشيوخ الفرنسي (Danielle Bedard) يرى أن المعايير التي وضعت أمام الدّول التي ترغب بالانتماء إلى حلف الناتو تعبر عن خيارات الإستراتيجية الأمريكية بحسب ما جاءت به المادة 10 من الاتفاقية. و هو مطابق فيما بعد على الدّول التي انضمت مؤخرا إلى الحلف، مثل بولونيا، هنغاريا، جمهورية التشيك، رأت باريس أن التحاور الاستراتيجي الجديد الذي تم إقراره في قمّة واشنطن عام 1999م حيث وضعت المهام الجديد المخصصة لحلف الناتو، من شأنه أن يضعف بالصورة أكثر المنظمات الدولية، و بشكل خاص الأمم المتحدة.[1]

هذه المهمات الجديدة جعلت من حلف الناتو جهاز تدخل خارج نطاق المنطقة المحددة له، من دون أي تفويض صريح من قبل مجلس الأمن، و من جهة أخرى الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو ستكون مجبرة على المشاركة في عمليات قد يتم إقرارها من قبل الولايات

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا اللأمّة العربيّة حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط1- لبنان، 2007، ص84.

المتحدة و أهدافها بعيدة عن المصالح الأوروبية. و بهذا العدد دعت فرنسا إلى "أوروبية الناتو"[1] و وضع أسس دعائم الأمن الأوروبي و تحويل اتحاد غرب أوروبا نحو الإدارة العسكرية الأمنية للاتحاد الأوروبي، و إلى إحداث انسجام و تنسيق متكاملين بين دول الاتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي باتجاه تقسيم العمل و المسؤوليات بين الطرفين. تقود فرنسا هذا التيار الذي يمكن وصفه بتيار "إدارة الدّفاع الأوروبي" في إطار الحلف الأطلسي و معها الدول الأوروبية المتوسطيّة.

2/ السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة:

أ/ تمسكت فرنسا بمواقفها تجاه المنطقة العربيّة أكثر من السّابق، بعد نهاية الحرب الباردة بحيث أبدت الحلول السلميّة في المؤتمر الدولي للسلام الذي عقد في مدريد بهدف تسوية الصرّاع العربي الإسرائيلي، و وضع حدّ لتدهور الأوضاع على الصعيد الإقليمي و ذلك في محاولة منها لضمان مصالحها الحيويّة و نفوذها من التهميش في المنطقة العربية.[2]

تحولت السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة من استعمارية الى سياسة صداقة و تعاون مع دول المنطقة. كان للحظر النفطي الذي فرضته البلدان العربية على الدول المتحالفة مع إسرائيل، أثر كبير في تحسين العلاقات العربية– الفرنسية و العربية– الأوروبية.[3]ففرنسا سعت من خلال علاقاتها الخارجية في المنطقة العربيّة الحفاظ على مصالحها الثقافية و خاصة الاقتصادية.

لذلك فقد كان لفرنسا موقف بارز في قيادة السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي نحو تحسين علاقات دول الاتحاد الأوروبي مع الوطن العربي. فهي تقوم من خلال دورها و وزنها في الاتحاد، بتفعيل العمل السياسي الخارجي الموحّد لدوّل الاتحاد الأوروبي ما أجل

[1]- المرجع نفسه، ص85.
[2]- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط1، لبنان 2005، ص118.
[3]المرجع نفسه، ص119.

إعطاءه ثقلا دوليا يمكنه من لعب دور في حلّ الأزمات الإقليمية و الدّولية، إضافة إلى تفعيل التعاون السياسي و الاقتصادي بين دوّل الاتحاد الأوروبي و البلدان العربية و من خلال الاتفاقيات التي تتم ضمن إطار الشراكة الأوروبية– المتوسطيّة.

ب/ أزمة الخليج الثانية:

أدى احتلال العراق للكويت في 1990 إلى جعل 20٪ من النفط العالمي تحت سيطرة الحكومة العراقيّة، و بالتالي شكلت هذه السيطرة مخاوف لدى الدّول الغربية من استمرار سيطرة العراق على نفط الكويت، حيث يؤدي ذلك إلى حصول انعكاسات مهمة على اقتصاد الدوّل الغربية، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد مصالحها الحيوية في المنطقة العربية بشكل عام، و في منطقة الخليج العربي بشكل خاص.

اتصفت السياسة الفرنسية بأنها أكثر مرونة من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا تجاه العراق، و ذلك يعود للمصالح الكبيرة لفرنسا في العراق و خاصة في مصادر الطاقة النفطية، مبيعات الأسلحة و المصالح التجارية.[1]

حاولت فرنسا أن تصبح شريكا في المنطقة و ليست تابعة للسياسات الأمريكية، لذلك و منذ بداية الأزمة، فضلت فرنسا "حلا عربيا" لها و أرسلت المبعوثين إلى البلدان العربيّة بحثا عن حل التسوية السلمية للأزمة، إلا أن تصلب العراق في مواقفه و رفضه المبادرات الفرنسية و غيرها، دفع بفرنسا للمشاركة في العمليات العسكرية ضده.

غلبت المصالح الفرنسيّة خاصة "الاقتصادية" على المبادئ و أيقنت أن عليها الالتحاق بالركب قبل أن يفوتها خاصة مع المعسكر الذي سيضع شروط التسوية و الذي يرسم خرائطه من جديد.[2]

[1]- علي الحاج، كتاب سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص178.
[2]- المرجع نفسه، ص179.

ج/ إزاء أوروبا:

التفاهم الألماني–الفرنسي المتين بعد نهاية الحرب الباردة شكل عنوان المرحلة الأوروبية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث يواصل المحرك الألماني– الفرنسي دفع القاطرة الأوروبية على سكة الوحدة مرورا بالعديد من المحطات الهامّة التي جعلت هذا التعاون القلب النابض للاتحاد الأوروبي و اللّسان المتحدث و المعبّر عن تطلعاته و أهدافه. و قد شكل التعاون الفرنسي الألماني دفعة ايجابية لدور أوروبا في النظام العلمي الجديد، و راهن الكثيرون أنه عنق الزجاجة الذي تخرج عبره أوروبا من تحت المظلة الأمريكية و نظام الأحادية القطبيّة.

- هدف التقارب الفرنسي الألماني:

أوروبا الموحدة بالنسبة إلى فرنسا هي أوروبا تقودها فرنسا، ما يعيد تقويم الأسهم الفرنسية كقوة عالميّة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على النفوذ، فما دامت باريس هي التي ستقود أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة بتحالفها مع ألمانيا ستعيد لفرنسا العظمة التي ما زال الفرنسيين يشعرون بها.[1] استغلت فرنسا تحالفها مع ألمانيا لبناء أوروبا لتعزيز حرية اختيارها و قدرتها على التأثير على القطب المهيمن (الولايات المتحدة الأمريكية) بعد نهاية الحرب الباردة التي أرسلت قواعد النظام الدولي الجديد، أدركت فرنسا أنها لا تستطيع تزعم القارة الأوروبية من دون دعم ألمانيا و بالتحديد الدينامكية الاقتصادية الألمانية التي شكلت عامل الجذب بالنسبة للدول الأوروبية إلى أوروبا الموحدة تحت الزعامة الفرنسية.[2]

- أسباب قبول ألمانيا لفكرة الزعامة الفرنسية بعد نهاية الحرب الباردة:

1/ امتلاك فرنسا السلاح النووي ضمن لها تفوقا استراتيجيا داخل أوروبا الغربية.

[1]- العلاقات الألمانية- الفرنسية- في مرحلة ما بعد الحرب الباردة https ://www.lebarmy.gov.Lb/ar/comtent، تاريخ الاطلاع: 2019/10/16 (الموقع الرسمي للجيش اللبناني) على الساعة: 11:13.

[2]- نفس المصدر.

2/ موقع فرنسا القوي داخل مجلس الأمن باعتبارها من إحدى الدول الخمس المتمتعة بممارسة حق الفيتو الذي أكسبها مكانة محترمة على الصعيد العالمي.

3/ حساسية الشعوب الأوروبية تجاه الألمان لم تنطفئ بعد الحرب العالمية الثانية.

د/ إزاء الدول المتوسطية:

اقتصاديا:

على ضوء المتغيرات الجيوسياسية الجديدة و دخول العالم عصر (العولمة) جعلت العديد من المناطق ذات أهمية بالغة في الساحة الدولية منها نجد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من أهم المناطق استراتيجيا في الوقت الرّاهن:

تتكون منطقة البحر الأبيض المتوسط من ضفتين:

- الضفة الشمالية: تتميز بالقوة الصناعية و الفلاحية، اضافة الى التقدم العلمي التكنولوجي.
- الضفة الجنوبية: تعاني من الفقر و التخلف، المديونية، لكن رغم هذا فهي تمثل خزان كبير للموارد الأولية (نفط، غاز، فوسفات).
- بتزاوج الامكانات المتاحة بين الضفتين يصبح الحوض المتوسطي منطقة و قطبا جيواستراتيجيا هاما في الساحة الدولية، خاصة لقرب المسافة بين الضفتين اضافة الى تأثير الحركات الاستعمارية الأوروبية في تركيب السياسة الاقتصادية، الثقافية و الحضارية لدول الجنوب المتوسطي، و نتيجة للوعي المشترك بين ضفتي البحر المتوسط و ادراك فرنسا و دول الاتحاد الاوروبي بالضرورة بعث علاقات التعاون و التكامل و الاعتماد المتبادل في ظل التحولات الاستراتيجية في المنطقة، الأمر الذي تمخض عنه ميلاد شراكة أطلق عليها اسم "الشراكة الأورومتوسطية".

تتمثل الشراكة الأورومتوسطية في النفع المتبادل و المتضامن و المتكامل المبني على التكافؤ و الاعتماد بين الطرفين لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك لامكانيات و الموارد المتاحة في هذه الدول، خلال 27-28 نوفمبر 1995 انعقد مؤتمر برشلونة لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي المتمثلة بخمسة عشر دولة، و وزراء خارجية دول حوض المتوسط الشريكة الممثلة بالعشر دولة.

- **الدوافع التي أدت بفرنسا و أوروبا بالشراكة الأورومتوسطية:**

يبدو أن الظروف الدولية و الاقليمية أثرت على الدوافع المؤدية لانعقاد مؤتمر برشلونة "1995" القاضي باعلان ميلاد الشراكة الأورومتوسطية بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، و لقد تعددت الدوافع و الأسباب المؤدية الى بعث مثل هذه الشراكة.[1]

أ/ **الدوافع الدولية:** نهاية الحرب الباردة بين الالمعسكرين الشرقي و الغربي، الذي حول الولايات المتحدة الأمريكية الى القوة الأولى في العالم، مما يعني أنها ستنفرد بالعالم (ادارة العالم) كله من دون اعطاء أي اعتبار لباقي الدول الأخرى، و حرب الخليج الثانية خير دليل على النوايا السياسية الأمريكية في ظل الوضع العالمي الجديد معتمدة على قوتها العسكرية، الاقتصادية و التكنولوجية.

ب/ الدوافع الاقتصادية: عولمة النظام العالمي، و خاصة في جانبه المالي و التجاري منذ التوقيع على اتفاقية مراكش في أفريل 1994 القاضية بانشاء المنظمة العالمية للتجارة organisation mondiale de commerce

[1] نصير العرباوي، مستقبل الشراكة الاورومتوسطية، سبتمبر 2013، عن الرابط: https://www.politics-dz.com, 03/07/2019 à 15h

- **الديبلوماسية الاقتصادية الفرنسية ازاء الدول المتوسطية:**

أدركت فرنسا بعد نهاية الحرب الباردة الأهمية الاقتصادية للمنطقة المتوسطية مدى تأثيرها على أمنها الاقتصادي و يمكن حصر أهم الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة المتوسطية في:[1]

- تعتبر المنطقة المتوسطية بالنسبة لفرنسا مصدرا أوليا للطاقة و الموارد الأولية فمنذ القدم ففرنسا تعتمد على نفط المنطقة فمثلا الجزائر تحتل المركز الثامن بالنسبة الى احتياطات العالم من الغاز و التي تقدر بحوالي 36٪ من احتياطات فرنسا من الغاز، و على هذا الأساس فالمنطقة لها وضع حساس في الأمن الاقتصادي الفرنسي و أمنها الشامل خصوصا أن النفط يشكل في العالم الحالي مادة حيوية و استراتيجية بنى عليها سياسة الدول الكبرى.
- ايجاد أسواق لصادراتها من السلع و الخدمات عن طريق اقامة منطقة تجارة حرة مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق المنطقة المتوسطية، و هو ما يقسر سعي فرنسا في اطار الشراكة الأورومتوسطية الى اقامة منطقة تجارة حرة فهي تهدف الى تعميم مبادىء اللبرالية الاقتصادية.

حيث يتبين أن البلدان المتوسطية تشكل سوقا واسعا و اساسيا لصادرات فرنسا خصوصا و الاتحاد الأوروبي عموما التي بلغت نسبتها 50.70 مليار يورو عام 1995 و 71.827 مليون دولار أمريكي عام 1998.

في حين بلغت نسبة واردتها من بلدان المنطقة 33.40 مليار يورو و عام 1995 و 42.747 مليون دولار أمريكي عام 1998.

[1] مريم مولاهم، السياسة المتوسطية الفرنسية "التطور-الأبعاد-الاستراتيجيات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، جامعة الحج لخضر: باتنة، 2010، ص124.

كما بلغت نسبة المبادلات التجارية لبلدان المنطقة المتوسطية مع دول الاتحاد الاوروبي 52٪ من اجمالي مبادلاتها التجارية عام 1999. أما نسبة صادرات باقي دول العالم الى المنطقة فقد بلغت 56.376 مليون دولار أمريكي عام 1998 في حين بلغت نسبة وارداتها 34.976 مليون دولار أمريكي في نفس السنة و لقد بلغت نسبة واردات البلدان المتوسطية من دول الاتحاد الأوروبي عام 1999 ما يعادل 39.2٪ من إجمالي الواردات المتوسطية.[1]

- الأسباب الرئيسية التي أدت بالسياسة الخارجية الفرنسية للاعتماد على المجال الاقتصادي مع الضفة الجنوبية للمتوسط:

تبقى الدوافع الاقتصادية تحتل أهمية كبيرة في السياسة المتوسطية الفرنسية لذا عملت فرنسا على تجسيد دوافعها سواء الاقتصادية أو الأمنية أو الثقافية باستراتيجيات اقتصادية على اعتبار أن النظام الدولي الحالي يعرف انسياب و سهولة الحركات الاقتصادية أكثر منها سياسية و ثقافية و هو ما أدركته فرنسا.

1/ أهمية سوق شمال إفريقيا كسوق تام أمام الصادرات الأوروبية تمكن في مجال المشروعات التنموية التي توفر فرص استثمارية للطرف الأوروبي فهناك عدد من المشاريع في دول المغرب الكبير قامت بتنفيذها شركات أوروبية فرنسية مثل النهر الصناعي العظيم في ليبيا و مشروع القطار المغاربي إضافة إلى تحسين القدرات الشرائية في البلدان المغاربية يسهم في انتعاش برنامج صادرات فرنسا.[2]

2/ إن الاحتياطي و الإنتاج و الصادرات المغاربية من النفط الخام و الغاز الطبيعي و المسيل و كذلك المشتقات النفطية و منها: البلاستيكية الأسمدة و خامات الحديد و الفوسفات و اليورانيوم كلها تلعب دور مميزا في إمداد الاقتصاد الأوروبي بالطاقة.

[1] مرجع سبق ذكره، ص126.
[2] مريم مولاهم، السياسة المتوسطية الفرنسية "الأبعاد-الاستراتيجيات-التطور"، مرجع سابق، ص171.

و لتحقيق إستراتيجية لهذا الاقتصاد فكل الزيارات السياسية الرسمية تبقى في هذا الإطار و هو الحرص على إمداد فرنسا بمتطلباتها النفطية.

حتى الرئيس ساركوزي SARKOZY الذي أكد على انه جاء بسياسة مغايرة عن سياسة سابقه بغت زياراته لدول المغرب أساسا لطبح صفقات للتأمين إمداد فرنسا بالمحروقات على المدى البعيد و بأسعار تفضيلية.

- **المبحث الثاني: المحدد الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية الفرنسية**

المطلب 1: فرنسا قوة اقتصادية عالمية

يحتل النظام الاقتصادي أهمية حاسمة و أساسية في حياة الأفراد، و المجتمعات و الدول و في عمل الاقتصاديات و تطورها، و في حاضر الأجيال و مستقبلها ذلك لأن النظم الاقتصادية هي التي تحدّد من خلال الكيفية التي يتم بموجبها القيام بالنشاطات الاقتصادية و الوسائل و الإجراءات التي يتم اتخاذها و ما يتحقق نتيجة لكل ذلك من أهداف، بالذات ما يتحل منها بتوفير العيش و الرفاه للمجتمع، و أفراده و القوّة و التقدّم بالاقتصاد.

الهدّف الذي نريد الوصول إليه من خلال هذا المطلب هو محاولة دراسة و تحليل السياسة و النظام الاقتصادي الفرنسي، في الأوّل سنعرف السياسة الاقتصادية و الاقتصاد في ذاته:

1/ تعريف السياسة الاقتصادية:

"هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية"[1].

يمكن أيضا تعريف السياسة الاقتصادية "هي مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي و يجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية".[2]

تعريف أخر للسياسة الاقتصادية "تعتبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم و هادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع و الخدمات و تكوين رأس المال".[3]

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006، ص29.
[2]- المرجع نفسه، ص29.
[3]- المرجع نفسه، ص29.

يمكن أيضا التمييز بين نوعين من السياسات الاقتصادية تبعا للإثارة المتوقعة ما إذا كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل و عليه نميز بينه:

- السياسات الظرفية تتعلق أساسا بالسياسة الميزانية و السياسة النقدية.
- السياسات الهيكلية و تتعلق أساسا بالسياسة الصناعية و السياسة الاجتماعية.

مفهوم دقيق و بسيط "للاقتصاد" و كيف ارتبط بالحياة السياسية؟

2/ تعريف الاقتصاد:

بما أن الاقتصاد يهدّف لإشباع رغبات و حاجيات الإنسان المادية ببذل جهود خاصة في ميادين الإنتاج و لا شك أن الجهود تظهر في إطار المجتمع السّياسي و تخضع لقواعده و أسسه و منه الواضح أن الأهداف الاقتصادية لها نتائج سياسة بالضرورة.

يمكن تعريف الاقتصاد "بأنه العلم الذي يدرس إنتاج و توزيع و استهلاك الثروة".[1]

يصعب أن نضع خطأ فاصلا تماما بين الأنشطة السياسية و الاقتصادية، بل أن الباحث حينما يحاول أن يفحص مسألة الدور الملائم للحكومة في الحياة الاقتصادية سيجد أن السياسة و الاقتصاد يخترقان إحداهما بالأخر بصورة واضحة.

- الاقتصاد الفرنسي اقتصاد رأس مالي:

الاقتصاد الفرنسي ليس باقتصاد استراتيجي بتركيز الاقتصاد الفرنسي على مبادئ الاقتصاد اللّبرالي، أكبر المؤسسات الاقتصادية في فرنسا تابعة للقطاع الخاص[2] باستثناء القناعة العسكرية الأسلحة و المعدات هذا القطاع تحت رعاية الدّولة نظرا للحساسية في ظل "العولمة".

[1]- المشاعلي محمد برهام ، الموسوعة السياسية و الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص19.
[2]- https://www.QUORA.com/l'economiede lafranceest-ellesocialiote، تاريخ الاطلاع: 2019/10/13 على الساعة 10:30.

3/ فرنسا قوة كبرى أوروبيا و عالميا:

تصل مساحة فرنسا إلى 633000 كم^2 ما يمثل 15٪ من مساحة الاتحاد الأوروبي في قارة أوروبا فرنسا لها حدود برية مع كلّ من بلجيكا، لكسمبورغ، ألمانيا، سويسرا، ايطاليا. تطل فرنسا على الجهة الغربية على بحر الشمال و المحيط الأطلنطي و من الجنوب على البحر الأبيض المتوسط.

67 مليون نسمة في 2019 تمثل فرنسا 1٪ من سكان العالم و 13٪ من سكان الاتحاد الأوروبي (513 مليون نسمة).[1]

تعتبر فرنسا همزة وصل بين شمال و جنوب القارة الأوروبية، بحيث ترتبط فرنسا بالدول الأوروبية شبكة جد متطورة من وسائل النقل الجوية، البرية و السكك الحديدية ما سمح لها بالقيام بالتجارة مع الدّول الأوروبية في شتى المجالات.

لم تقتصر قوة فرنسا في أوروبا و العالم على الميدان الاقتصادي فقط بل تعتبر فرنسا دولة كبرى دبلوماسيا و عسكريا، عضو في مجلس الأمن (لهيئة الأمم المتحدة) مع امتلاكها حق "الفيتو" بحيث أوروبيا هي و المملكة المتحدة البريطانية من يملك حق الفيتو، تعتبر أيضا من الدول السبع الكبرى نوويا.[2]

4/ فرنسا قوة اقتصادية عالمية:

وفق إحصاءات صندوق النقد الدولي أفريل 2019، تحتل فرنسا المرتبة السابعة في قائمة الاقتصاديات العالمية، بعد الولايات المتحدة، الصين و اليابان و ألمانيا و الهند و المملكة المتحدة، و ذلك بفضل الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل إلى 2762 مليار يورو

[1]- .https://www.touteleeurope.eu/actualite/la-france-dans-l-union-europeenne، تاريخ الاطلاع: 2019/10/26 على الساعة: 11:00.

[2]- المرجع نفسه.

بالأسعار التجارية في عام 2019.[1] كما أنها تحتل المرتبة الثانية بين الأسواق الأوروبية، بفضل أكثر من 67 مليون مستهلك، و تضم فرنسا 29 منشأة من بين المنشآت الخمسمائة الأولى في العلم (بحسب تصنيف الثروات الخمسمائة في عام 2017).[2]

في الواقع لا يقتصر الاقتصاد الفرنسي على قطاع الترف و الأغذية الزراعية الذين تشهر بهما بل يشمل أيضا قطاعات أخرى، كالمصارف و التأمين و الطاقة و صناعة السيارات. تعتبر فرنسا أول و جهة سياحية في 2018، أول قوة في مجال الزراعة في أوروبا، نسبة البطالة سنة 2019 في فرنسا اعتبرت ب 8.6٪ تعتبر هذه النسبة ايجابية بسبب النمو الذي يشهد الاقتصاد الفرنسي 1.7٪.

المطلب 2: تأثير العامل الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية الفرنسية

يجب أن نميّز منذ بداية هذا المطلب المتمثل في "جوهر" البحث العلمي بعنوان –تأثير العامل الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية الفرنسية– إلى الدّوافع الضرورية للسياسة الخارجية الفرنسية بالتركيز على العامل الاقتصادي كمصلحة أولى، خاصة مع ظهور عوامل جديدة في الساحة الدوليّة مع نهاية الحرب الباردة و هيمنة العامل الاقتصادي على العلاقات الدّوليّة خاصة بين الدّول الكبرى المتقدمة بحيث اجتازت هذه الدول بناء مدن حديثة، تطبيق العدالة و الديمقراطية و احترام الحريات أو حتى امتلاك جيوش و احتوائهم على أحدث الأسلحة...الخ، عنه الدول الكبرى لتحقيق رفاهية أكثر و تغذية مشاريعها الصناعية و النووية للبقاء في قمة الأمم.

نبحث في هذا المطلب على تأثر السياسية الخارجية الفرنسية بالعامل الاقتصادي و لماذا اعتبر الدّافع الضروري في ظل زمن العولمة، و بهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى النقاط التالية:

[1]- https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-lafrance
الدبلوماسية الاقتصادية و التجارة-الخارجية، تاريخ الاطلاع: 2019/09/22، على الساعة: 11:30.
[2]- المرجع نفسه.

1-تفسير السلوك الخارجي الفرنسي بالاعتماد على النظرية الليبرالية.

2-دخول العلم في نظام دولي جديد و سهولة الحركات الاقتصادية أكثر منها سياسية و ثقافية.

3-ضرورة تشكيل قطب (اتحاد شامل) في أوروبا لمواجهة التحديات الجديدة.

4-الصناعة العسكرية و ثقلها الاقتصادي في ظل العولمة.

1/ الدراسة النظرية للسياسة الاقتصادية الفرنسية:

جاءت نظريات العلاقات الدوليّة أساسا لتغيير السلوك الدّولي و شرح و فهم أحسن للعلاقات الدّولية، بحيث اختلفت هذه النظريات فيما بينها في اعتماد كل واحدة منها للمتغير تابع مختلف عن الأخريات في حيث اعتمدت الواقعية على "القوة" في تفسير السلوك الدّولي، أما النظرية البنائية اعتمدت على معيار الهوية لفهم السلوك الدولي، اعتمدت الليبرالية على متغيرات و مفاهيم مختلفة بحيث ترى "الاقتصاد" و المؤسسات الدّولية و غيرها أساسا لفهم العلاقات الدوليّة فالدول فيما يخص التحليل السياسي الخارجي تتوجه للتحقيق دوافع و مصالح بالنسبة لفرنسا الدوافع الاقتصادي يحتل أهمية كبيرة في سياستها الخارجية.

المقترب الليبرالي يبين الرؤية التي تفرض العلاقات بين العوامل الدّاخلية لدولة خاصة الاقتصادية منها على أنها ذات التأثير الكبير على سلوكها الخارجي.[1]

2/ نهاية الحرب الباردة و دخول العالم في سياق دولي جديد (العولمة) كان دائما جوهر السياسة الخارجية الفرنسية هو البحث عن مصالحها الاقتصادية بحيث كانت الركيزة الاقتصادية بالنسبة لفرنسا هي "إفريقيا" بهدف:

- مواجهة المعطيات الجديدة لعصر اشتد فيه الصراع على مصادر الطاقة و انفتاح الأسواق العالمية (رفع الحواجز الجمروكية).[1]

[1]- Gideon Rose, « Neoce classical realism and theories of foreign policy », Word politics, vol 51, N1, London, 1998, p14

- أدركت فرنسا لكي تنقذ مكانتها دوليا و الحفاظ على الوحدة الأوروبية التي كانت هي أول المبادرين لإنشاء أول جماعة اقتصادية برئاستها (1961) التي فيما بعد أصبح بما يسمى الاتحاد الأوروبي يجب عليها التركيز في سياستها الخارجية على مصالحها الاقتصادية في مناطق نفوذها و هذا لسببين:

أولا: دول جنوب الحوض المتوسطي (إفريقيا) توفر حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوروبي من احتياطي الغاز و النفط[2] في ظل هيمنة العامل الاقتصادي على العلاقات بين الدوّل الأوروبية.

ثانيا: توفر مادّة اليورانيوم في دول جنوب الصحراء (الساحل) ما يساعد فرنسا على تطوير برامجها الطاقوية و النووية بحيث ستحافظ على سيادتها في عصر أصبحت الذرة (الطاقة الذرية) عامل قوة.

3/ تشكيل اتحاد شامل في أوروبا لمواجهة التحديات الجديدة

كان على السلطات العليا في فرنسا أن تعمل جاهدة في سياستها الخارجية بالضبط الأسواق الخارجية على مستوى الفضاء القاري الذي تنتمي إليه "قارة أوروبا" و على ضرورة الاتحاد الشامل بين الدّول الأوروبية، إذ بدون ذلك لا تتمكن فرنسا الحفاظ على مكانتها الدوليّة و تقويّة موقعها السياسي و الاستراتيجي في العالم.[3] و التكيف مع مستلزمات العولمة و التحديات الجديدة الظاهرة على الساحة الدولية.

[1]- عبد العظيم خالد ، سياسة فرنسا في إفريقيا، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2016، ص19.
[2]- رامازاني كيه ، الشراكة الأوروبية المتوسطية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد22، ص8.

[3]- فتح الله و لعلو، المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1997، ص37.

معاهدة ماستريخت في 07 فبراير 1992 و أحداث الاتحاد الأوروبي:[1]

تحققت مجهودات فرنسا خاصة بإحداث الاتحاد الأوروبي أي الانتقال إلى مرحلة جد متقدمة من الاندماج بين الدول الأوروبية تقضي بالأساليب إلى تحقيق:

- عملة موحدة بين دول الأعضاء "اليورو".
- العمل على التنسيق و توحيد السياسات الحكومية الدبلوماسية و الإستراتيجية بين دول الأعضاء.
- بناء اقتصاد أوروبي موحد و رفع كل الرّسوم الجمروكية و إلغاء كل الحدود (التجارة الحرة) بين دول الأعضاء.

تمكنت أوروبا كقطب موحد و اعتبار "فرنسا" كعضو أساسي و مؤسس لاتحاد الأوروبي بمواجهة المشاكل و التحديات المطروحة في العالم خاصة الاقتصادية مع بروز القطبين الكبيرين الشمال الأمريكي و الأسيوي الهادي، ذلك أن الاتحاد الأوروبي أصبح يتدخل في 15٪ من الصادرات في العالم (مقابل 12٪ للولايات المتحدة و 9٪ لليابان، و في 16.2٪ من الواردات مقابل 15.6٪ الولايات المتحدة و 7٪ لليابان).

- يبقى الدافع "الاقتصادي" يحتل أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الفرنسية. لذا عملت فرنسا بالتركيز على العامل الاقتصادي أكثر من الثقافي و الأمني في سياستها الخارجية على اعتبار النظام الدولي الحالي يعرف انسياب و سهولة في الحركات الاقتصادية خاصة نحو مناطق نفوذها (المنطقة المتوسطية، أسيا، إفريقيا).

اعتمدت السياسة الخارجية الفرنسية في ظل التعاملات الاقتصادية لرؤية جديدة "لمصالحها" خاصة في مناطق نفوذها التقليدية و المتمثلة في:

[1]- نفس المرجع، ص38.

- ربط اقتصادية الدول المتوسطية و الإفريقية و الأسيوية (مناطق نفوذها) بنيويا بالاقتصاد الأوروبي عبر الشراكة بغية الحد من التدخل الأمريكي في مناطق نفوذها خاصة في ظل الانفراد الأمريكي دوليا[1].
- التحول الذي شهدته المنطقة المتوسطية بعد حرب الخليج الثانية و انهيار الاتحاد السوفياتي و انتهاء الحرب الباردة. أدى إلى تعزيز الوجود الأمريكي في الكثير من مناطق نفوذ فرنسا، بحيث عملت أمريكا على طرح مجموعة من المشاريع "الاقتصادية"، السياسية ما دفع بفرنسا في تعاملاتها الخارجية إلى إحياء التقارب العربي في إطار أوسع في المجال الاقتصادي خاصة فيما يسمى الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية.[2]

4/ الصناعة العسكرية و ثقلها الاقتصادي في ظل العولمة:

حرص قادة فرنسا في ظل (العولمة) على ضرورة تطوير الميدان العسكري بأحدث "التكنولوجيات" في هذه البيئة الدولية التي تشهد تطورات سريعة و تنافس شديد في الأسواق العالمية لإبرام بنود بالمليارات الدولارات في المجال العسكري، ارتبطت القناعة العسكرية أو المجال العسكري عموما) بالتحركات الاقتصادية الفرنسية و أبعادها و طموحاتها المتمثلة في الاستثمارات و المبادلات التجارية بالخارج بمدى قوة مؤسساتها العسكرية و امتلاكها لأسلحة و معدات ذات تكنولوجيا عالية يتجلى هذا الارتباط فيما يلي:[3]

- لا يحدد لها حريتها في المبادلات و تنقل سلعها و منتجاتها في الخارج سواء صادراتها أو استراداتها المتمثلة أساسا في الموارد الطاقوية المرتكزة في قارة إفريقيا خصوصا و بعض الدول الأسيوية علما أن هذه الدّول تعيش نزاعات و حروب.

---

[1] - EURO-mediterraneanpartnersship,europeancommission.External relations.Publications unit bruxels. May. 1998. P04.

[2] - Ibid, p04.

[3] - Jacques Fontanel, Economie politique de la sécurité international, paris : l'harmattan, 2010, p204.

- يساعد المجال العسكري في تنفيذ سياسة فرنسا الخارجية خاصة في الميدان الاقتصادي و هذا بتأمين استثماراتها و طرق تجارتها دوليا في ظل الأوضاع السائدة في مناطق نفوذها (الأمن).
- و في هذا الصدد تتمثل ميزانية الدولة الفرنسية في المجال العسكري 13.7٪ إلى 11.1٪ من ميزانية الدولة حسب إحصائيات (سنة 2015) بما في ذلك نفس السنة تم دفع 10 مليارات دولار لبرامج الأسلحة الكبرى و 4 مليارات للبنى التحتية و الطاقة في المجال (النووي) من الواضح أن الاستثمار في مجال الأمن عاد بأرباح في المجال الاقتصادي بحيث سجلت فرنسا مستوى قياس من الطلب في الخارج 20٪ من الصادرات ساهمت في نمو الميزان التجاري الذي وصل إلى 36 مليار يورو[1].

[1]- http://www.opex.com/2016/09/02/quel-le-poids-economique-de-la-defense-en-france/par-laurentlagneau تاريخ الاطلاع: 2019/10/16 ، على الساعة: 10:30.

الفصل الثالث

التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجهها فرنسا و ضرورة إحياء و تغيير السياسة الخارجية الفرنسية في إفريقيا

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية التي تواجهها فرنسا في قارة إفريقيا

المطلب 1: الاختراق الصيني و اشتداد المنافسة على الأسواق الإفريقية

إن الوزن الاقتصادي و التقارب الثقافي و العلاقات التجارية و التاريخية التي تربط فرنسا بإفريقيا باعتبارها المستعمر التقليدي تقريبا لكل القارة كلها عوامل تفترض وجود مؤشرات جد ايجابية للاقتصاد الفرنسي في القارة الإفريقية. بحيث تعتبر إفريقيا و شمال إفريقيا خصوصا خزان للطاقة و الغاز الذي يسد احتياجات فرنسا التي تفتقر إلى هذه الثروات و من المفترض أن تكون إفريقيا بالنسبة لفرنسا السّوق الرّئيسي لها في المعاملات و الاستثمارات التجارية.

سنتناول في هذا المبحث أهم التحديات التي ستواجهها فرنسا اقتصاديا في إفريقيا خاصة بعد سقوط الشيوعية بحيث تحول مفهوم الصراع من الجغرافيا السياسة إلى الجغرافيا الاقتصادية كعامل للهيمنة و البقاء في قمة الدوّل. سنتطرق في المطلب 1 لهذا المبحث تسليط الضوء للاختراق العيني للأسواق في إفريقيا أما المطلب 2 الاهتمام الأمريكي اقتصاديا بإفريقيا.

يعتبر أيضا هذا المبحث محاولة لاستبيان الاختراق الصيني الأمريكي للأسواق الإفريقية و تراجع الدّور الفرنسي اقتصاديا في هذه القارة.

1/- بداية الاهتمام الصيني اقتصاديا بقارة إفريقيا:

بدأت الصين تركز في سياستها الخارجية على إفريقيا منذ منتصف التسعينيات بحيث فتحت صفحة جديدة في علاقاتها مع القارة الإفريقية و ذلك لتحقيق هدف أساسي و هو:

أ- العمل على تبييض صفحتها على المستوى الإقليمي في سبيل دعم موقفها كلاعب رئيسي على المستوى العالمي من جهة. و توفير الدّعم لموقفها الدّاعي إقامة عالم متعدد الأقطاب من جهة ثانية. أصبح الاعتماد المتزايد على الطاقة مصدر قلق

رئيسي للصين بحيث أصبح لزاما على الصين جعل القارة الإفريقية بديلا حتميا و مثاليا من أجل تنويع مصادر التزود بالنفط.

ب- تطور حجم المبادلات التجارية بين الصين و إفريقيا منذ سنة [1] 2000

10.6 مليار دولار سنة 2000 إلى 18 مليار دولار سنة 2003 ثم إلى ما يقارب 30 مليار دولار سنة 2004، 40 مليار دولار في 2005 إلى 55 مليار دولار في 2006 ثم إلى 73 مليار دولار 2007 و من المتوقع أن يصل إلى أكثر من 100 مليار دولار من 2010 إلى 2020 حسب الخبراء.

هذه الأرقام تشكل تحدي كبير و تهديد لفرنسا في إفريقيا ما قد يتسبب في تراجع حصتها بحيث تعد حاليا ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا.

2/- تراجع حصة فرنسا في الأسواق الإفريقية عموما و الجزائرية خصوصا:

أ- يأتي هذا التراجع من حصة فرنسا في الأسواق الإفريقية عموما و الجزائرية خصوصا بسبب الاختراق الصيني و التركي و بعض الدّول الأوروبية بحيث اختلفت السياسات الخارجية لهذه الدّول اقتصاديا مع إفريقيا خاصة الصين التي رصدت مبالغ مالية معتبرة لفائدة القارة الإفريقية و تجسيد مشاريع استثمارية لتنمية العديد من القطاعات و الاختلاف الكبير في الأسعار المالية في المعاملات التجارية مقارنة بفرنسا التي تبقى مرتفعة و جد باهظة (الصادرات و الواردات). ما أدى إلى انقلاب المعادلة في التعاملات التجارية الاقتصادية بين الدول الإفريقية و

[1]- https://www.jeuneafrique.com/MAG/453084/economie/quecHeRHe-CHiNe-ON-investissant-AuTaNT-AFRique/
Par : David pilling juillet 2017
تاريخ الاطلاع: 2019/10/31، على الساعة 10.

فرنسا التي عرفت تراجع كبير لصالح الصين خاصة و تركيا و بعض الدول الأوروبية[1].

كشف تقرير المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية "**كوفاس**" **coface** لسنة 2018 عن تراجع حصة فرنسا في السوق الإفريقية عموما و الجزائر خصوصا، لتنهار إلى 5.5٪ بعد ما كانت فرنسا تستحوذ على حصة 11٪ من السوق الإفريقية[2].

ب- تراجع الصادرات الفرنسية لصالح الصين باتجاه الجزائر من 2009 إلى 2018[3]

قيمة الصادرات الفرنسية و الصينية باتجاه الجزائر "مليار دولار"

السنوات	الصين	فرنسا
2009	4.698	6.144
2010	4.441	6.100
2011	4.740	7.119
2012	5.879	6.005
2013	6.250	6.250
2014	8.242	6.335
2015	8.223	5.420

[1]- https//www.eLKHABAR.com/press/article/140228/ فرنسا تتراجع في الجزائر 26 يوليو 2018- حفيظ صواليلي، تاريخ الاطلاع: 2019/10/27، على الساعة 13.

[2]- https//www.coface.com/FR/etudes-economiques-et-risque-pays/France-2018 تاريخ الاطلاع: 2019/10/27، على الساعة 13:30.

[3]- سمية يوسفي، فرنسا تعترف بتراجع حصتها في الشرق الجزائرية، جريدة الخبر، الجزائر، 15 اكتوبر 2018، ص11.

2016	8.396	4.744
2017	8.309	4.295
2018	4.866	3.083

ملاحظة: بالنسبة لسنة 2018 في الجدول "قيمة الصّادرات الفرنسية و الصّينية تجاه الجزائر تمثل فقط إحصاءات 8 أشهر الأولى لسنة 2018 (منقول من المرجع نفسه).

المطلب 2: الاهتمام الأمريكي اقتصاديا بإفريقيا:

1/- بداية الاهتمام الأمريكي بإفريقيا قبل و بعد نهاية الحرب الباردة:

أ- حققت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة هدّف الهيمنة على العالم و هو ما سمح لها باحتلال مكانة دولية باتت تجسد عليها في النظام السياسي الدولي، بعد 1990 توسعت السياسة الأمريكية للبحث عن مصالح إستراتيجية "اقتصادية" إلى أماكن لم تكن تمثل مصالحها مثل إفريقيا التي وصلت لها الإمبراطورية الأمريكية ما قد يجعل فرنسا في تحدي كبير أمام هذا القطب المهيمن للحفاظ على مصالحها في القارة السمراء التي تعتبر المستعمر التقليدي و منطقة نفوذها اقتصاديا.

ب-السياسة الأمريكية في إفريقيا قبل نهاية الحرب الباردة:

باتت مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية تنظر إلى إفريقيا من خلال عيون أوروبية و بالتالي كانت الأفضلية للمصالح الأوروبية في إفريقيا أكثر من الأفارقة أنفسهم، ساهمت برامج المساعدات الاقتصادية و العسكرية التي أطلقها الرئيس "هاري

ترومان" بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية –خط مارشال–[1] في إنعاش القوى الاستعمارية الأوروبية و تعزيز قدرتها على الحفاظ على مستعمراتها في إفريقيا، ثم استخدام المساعدة العسكرية الأمريكية لفرنسا و البرتغال من خلال حلف الشمال الأطلسي الموجهة للدفاع عن أوروبا في حروبهم الاستعمارية في إفريقيا و هذا بهدف احتواء الشيوعية في إفريقيا.

2/– الدّافع الاقتصادي للاهتمام الأمريكي بقارة إفريقيا:

أ– اقترنت مصالح السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا بمواردهم الطبيعية التي لا يمكن أن تدوم طويلا، و هو ما دفع بأمريكا اعتبار موارد إفريقيا الخامة ذات أهمية متزايدة لمصالحهم. تعد حصة القارة من إنتاج المعادن على المستوى الدولي مذهلة و هي قادرة على توفير من مجمل الماس و اليثوم الذي تحتاجه أمريكا، و أكثر من نصف حاجيات الذهب فضلا عن اليورانيوم و النحاس.[2] ضف إلى ذلك أجزاء شاسعة من القارة السمراء لا تزال احتياطاتها مجهولة، إذا اعتبرت أمريكا الحفاظ على هذه الموارد المعدنية يسد احتياجاتها الاقتصادية و استمراريتها كالقطب مهيمن على العالم.

ب– يؤكد "**وليام أنجدال**" **williame injdel** الكاتب و المحلل السياسي الأمريكي الشهير في ورقة بحثية رصينة[3]أن حرب الناتو ضد ليبيا كانت مدفوعة بهدف غربي واضح و هو توجيه ضربة إلى استثمارات الصين البترولية في إفريقيا و تحديدا استثماراتها في ليبيا. إذ يصل سعر برميل البترول الليبي إلى 1 دولار فقط و ذلك نظرا لشدة نقاءه وجودة البترول الليبي الذي يحتاج فقط لتكرير بسيط جدا.

[1]- عبد الحليم غازلي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015، ص134.
[2]- المرجع نفسه، ص152.
[3]- خالد العظيم، سياسة فرنسا في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص97.

إذن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى إلى بترول ليبيا و إلى موقعها برّا كممر استراتيجي إلى السودان و التشاد حيث كذلك الاستثمارات البترولية الصينية[1]، بحيث تعتبر الصين ثاني قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تعتبرها أمريكا أول تهديد لها لانتزاع مكانتها كقطب مهيمن على العالم. كذلك كانت تسعى أمريكا إلى موقع ليبيا الساحلي حيث تمركز الأسطول السادس الأمريكي في غرب الساحل الليبي على البحر المتوسط تحديدا في طرابلس.

ج- بقيت السياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الأخيرة في إفريقيا ثابتة على المصلحة الاقتصادية من أي وقت مضى و ذلك منذ أن بات الاقتصاد الأمريكي عاجز عن خلق الثروات و زيادة النمو و الوظائف و الأرباح، و تحقيق الفائض بالاعتماد فقط على أكثر من 50٪ من مداخليها من الخارج[2] بحيث صارت تعتمد بشكل متزايد في سياستها الخارجية مع إفريقيا على العلاقات التجارية و هذا بهدف:

- خلق مناخ ملائم للشركات الأمريكية و فتح الأسواق أمامها في إفريقيا.
- الحد من المنافسة الشرسة التي صار يواجهها اقتصادها من طرف القوى الاقتصادية القاعدة التي تستثمر في إفريقيا، الصين، و أوروبا كالقطب.
- تأمين مصادر جديدة للطاقة و الموارد الطبيعية في إفريقيا.

[1]- المرجع نفسه، ص97.

[2]- عبد الحليم غازلي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص317.

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية لفرنسا في أوروبا

لا تعد فرنسا عضوا فقط في الاتحاد الأوروبي، بل هي من أول الدّول التي دعت إلى ضرورة اندماج و توحد أوروبا و تحويلها إلى قطب سياسي و اقتصادي ينافس الدّول الكبرى في ظل عصر العولمة و الهيمنة الأمريكية و صعود قوى جديدة على صعيد الساحة العالمية مثل الصين، فعلى الرّغم من الإصرار الفرنسي على إنشاء الاتحاد الأوروبي توجد هناك مصلحة فطرية لفرنسا بحيث اهتمت كثيرا بفتح السوق أمام منتجاتها الزراعية و الصّناعية على الساحة الأوروبية[1]، نظرا للأهمية هذين القطاعين الذي يحقق انتاجات أكثر من الكثير الدول الأوروبية الأخرى.

يعتبر الاتحاد الأوروبي منظمة فوق الدّول و قد تمّ لها النجاح في إنشاء اتحاد أكثر صلة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بحيث وضعت مؤسسات الاتحاد الأوروبي أسس بين الاتحاد الوثيق بين شعوب أوروبا و العمل على تشجيع التقدم الاقتصادي و قد تم تعديل المادة (3)[2]: من **معاهدة ماستريخت** بهدف إزالة الرسوم الجمروكية و القيود الكميّة على الواردات و الصادرات بين دوّل الأعضاء و تم اتخاذ إجراءات تتعلق بدخول الأفراد و رؤوس الأموال بكل حرية بين دوّل الأعضاء، ضف إلى ذلك سياسة مشتركة في مجال النقل...

رغم الأهداف التي حققها الاتحاد الأوروبي ككيان موحد فيما ذكرناه في مقدمة هذا المطلب، بحيث حقق مستويات عالية من التقدم، اجتماعيا، اقتصاديا، و توحيد العملية...الخ إلا أن هناك الكثير من التحديات التي ستؤثر فيه سلبا.

من أهم هذه التحديات التي ظهرت مؤخرا "مساعي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" ما يدفعنا في دراسة هذا المطلب إلى ربط مساعي خروج بريطانيا من التحاد الأوروبي مع

[1]- مخلد عبيد المبيضين ، التحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2015، ص122.
[2]- المرجع نفسه، ص114.

جوهر هذا المطلب "تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على عملية التكامل الأوروبي كإستراتيجية هامة بالنسبة لفرنسا.

المطلب 1: مساعي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)

1/- معنى مشروع خروج بريطانيا من التحاد الأوروبي (Brexit):

في 23 جوان 2016، قامت بريطانيا باستفتاء شعبي تم تنظيمه من طرف رئيس الوزراء آنذاك دافيد كامرون(David, cameron)، 51.9٪ من البريطانيين صوتو ب"نعم" للخروج من الاتحاد الأوروبي، و ما يسمى البريكسيت (Brexit). معنى البريكسيت (Brexit)[1]: هو مختصر باللغة الانجليزية يجمع كلمتين هما: (British)، يعني بريطانيا، (Exit)، يعني خروج، أي ما يعني مسار خروج بريطانيا أو البقاء في التحاد الأوروبي.

2/- تأثير خروج بريطانيا من التحاد الأوروبي:

أ- على أوروبا كقطب موّحد:

إن قضية انفعال بريطانيا من الكتلة الأوروبية يعتبر تحديا ضخما بحيث تمثل بريطانيا واحد من الدّول الثلاث الكبرى إلى جانب ألمانيا و فرنسا، حيث تمثل صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي 19.4٪، و تساهم بنحو 8.5 مليار يورو في ميزانية الاتحاد لعام 2015،إلى جانب كونها ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان في دول الاتحاد الأوروبي ممّا يجعلها سوق ضخمة و لاعبا مؤثرا في عملية صنع القرار. بالإضافة إلى دورها على الساحة الدوليّة و إمكانيتها العسكرية الضخمة[2].

[1]- http://www.touteurope.eu/ تاريخ الاطلاع: 2019/11/03، على الساعة: 12.
MenudthémeBrexit 02/2019

[2]- حر راضية ، ساجية حافد، مستقبل التجربة التكامليّة الأوروبية ما بعد البريكسيت، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2016-2017)، ص113.

بحيث انسحاب بريطانيا سيضعف من قوة أوروبا كالقطب في مواجهة التحديات الاقتصادية، العسكرية، السياسية على الساحة العالمية ما قد يعطي وضعية متقدمة للصين، و أمريكا، روسيا لزيادة قوتهم.

ب- تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الفرنسي:

يمكننا تصور الوضع الاقتصادي المستقبلي لفرنسا في ظل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بمدى شدة ارتباط فرنسا بحجم المبادلات و الاستثمارات و الصادرات بينها و بين بريطانيا، و بالمنتوجات الفرنسية التي تصنع في الدول الأوروبية الأعضاء و تصدر إلى بريطانيا (علما فيما ذكرناه سابقا الاتحاد الأوروبي سوق مشتركة و حرّة بحيث رفع القيود و الرّسوم الجمروكية، حريّة تنقل الأشخاص و رؤوس الأموال، التجارة الحرة... حسب الاتفاقيات المنصوص عليها).

بحيث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتبر قطع شامل لهذه الاتفاقيات بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي و بينها و بين فرنسا خاصة.

في هذا الصدد قام المعهد الوطني الفرنسي بالإحصاءات الاقتصادية لسنة 2019[1] بدراسة وضع المستقبل للاقتصاد الفرنسي في حالة إذ تمّ مشروع Brexit 2020 توصلوا إلى نتيجة بعدم تأثر الاقتصاد الفرنسي بالخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي بحيث:

1- تمثل الصادرات الفرنسية إلى بريطانيا 2.4٪من دخلها الوطني الخام سنويا.

2- المنتوجات الفرنسية التي تصدر من طرف الدّول الأوروبية الأعضاء نحو بريطانيا لا تمثل حجما كبيرا ما عدا بلجيكا 4٪ ، اسبانيا 3.8٪ ما قد ينتج عن فقدان فرنسا 0.3 إلى 0.6٪من دخلها الوطني الخام سنويا ما يعادل 6.8

[1]- Quelles seront les conséquences économiques du Brexit sur la France ?, par : Luc-peillon-4/Avril/2019 https://www.Liberation.fr/AMPHTM/cheknews/2019/04/quelles-serontlesconséquences-économiques-dubrexit-surlafrance-171317، تاريخ الاطلاع: 2019/11/06، على الساعة:11.

إلى13.7 مليار أورو سنويا، على غرار ايرلندا بحيث تمثل صادراتها نحو بريطانيا 16.4٪ ما قد يؤثر على دخلها الخام سنويا ب 4.1٪.

المطلب 2: ضرورة إحياء و تغيير السياسة الخارجية الفرنسية اقتصاديا في إفريقيا

1/- يشير التقرير الموجه من طرف **ايرفيجيمارد Hervé Gymard** للوزير الأوروبي للعلاقات الخارجية و إلى وزير الاقتصاد و المالية الأوروبي بتاريخ 23 جويلية 2019 بخطورة الوضع و التحديات التي تهدد المصالح الفرنسية اقتصاديا المتمثلة في شركاتها في القارة الإفريقية. يشير التقرير إلى أكثر من 620000 من الأفارقة يعملون في الشركات الفرنسية في إفريقيا بحيث تمثل هذه النسبة مقارنة مع النسبة التي تتواجد فيها الشركات الفرنسية في إفريقيا سلبية و قليلة، على غرار الصين باعتبارها قوة اقتصادية كبرى فتحت مجالات أكثر موّلت قطاعات التنمية من سنة 2010 إلى 2018 ما يقارب 60 مليار دولار في معظم الدول الإفريقية[1].

أيضا الدول الأوروبية الأخرى سجلت أرقاما جد ايجابية من حيث الصادرات إلى إفريقيا من 2010 إلى 2016 لتتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية سبع مرات حجم الصّادرات سنويا ما قد يدفع بقادة إفريقيا إلى إبرام صفقات و عقود جديدة مع الصين و الدول الأخرى على حساب فرنسا ما سيجعلها تتراجع في إفريقيا للمدى البعيد.

2/- وجوب تغيير النظرة و السياسات الفرنسية للمدى البعيد في إفريقيا من المساعدات إلى الاستثمار المباشر لتطوير القارة:

- التفكير في سياسات جديدة و التحول من مفهوم المساعدات التنموية إلى سياسة الاستثمار التنموي المباشر الذي يجد كل طرف اهتمامه (فرنسا، إفريقيا).

[1]- Hervé Gymard, Relancer la presence économique Française en Afrique, p20, IN : https//www.economie.Gouv.FR/Remise-Rapport-/23/7/2019، تاريخ الاطلاع: 2019/11/20، على الساعة: 11.

- إعادة تنظيم بناء نموذج فرنسي إفريقي للخبرات الفنيّة مع توفير مبالغ أكثر لهذه الأداة التنموية بداية 2020.
- إنشاء صندوق نقد فرنسي من طرف الشركات الفرنسية خاص بالقطاع الزراعي و الصناعي في مناطق الاستثمار و تطوير إفريقيا[1].
- تشجيع و تكوين إلى مستويات عالية الشباب الإفريقي المتخرج للانخراط و العمل بالسهولة في ظل التكنولوجيات الحديثة داخل الشركات الفرنسية في إفريقيا و الحدّ من الهجرة إلى أوروبا و الجريمة المنظمة[2].
- ضرورة الحوار الجدي مع قادة إفريقيا من طرف الشركات الفرنسية بحضور الممثلين الرّسميين (رئيس فرنسا مثلا) و المساهمة بشكل مباشر في النهوض بالقارة الإفريقية،إلى مستويات من التطور و الازدهار.
- ضرورة السير و التوسع إلى المناطق النائية و القبالية في المجال التعليمي مع تحمل المنح الدراسية من طرف فرنسا.
- ضرورة مساعدة الدّول الإفريقية في القضاء على الأسواق السوداء المتاجرة ب(الذهب، الماس، التبغ، الأسلحة النارية...)، بحيث تشير الإحصائيات إلى ملايين الدولارات التي تخسرها إفريقيا سنويا و لا تستفيد منها في السوق السوداء.

[1]- IBid , p175
[2]- IBid, p200

خاتمة

جذبت السياسة الخارجية الفرنسيّة اهتمام الدارسين و السياسيين لتحضى بانشغالات علميّة و تحليلات إعلامية كبيرة، فلعل السياسة الخارجية الفرنسية لها مواقف و نشاطات على الساحة الدوليّة أكثر تأثيرا مما يتوقع أن تكون عليها مقارنة بإمكانيتها و قدرتها الموضوعيّة.

ففرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي تتبنى مواقف علنية تتحدى السياسة الأمريكيّة في العديد من القضايا، بحيث سعت إلى لعب دور عالمّي و تواجد عسكري ثقافي و عن طريق شركاتها متعددة الجنسيات في كل العالم بإفريقيا الشرق الأوسط، أسيا للحفاظ على مصالحها خاصة الاقتصادية و ضمان حاجيتها الطاقوية التي تزخر أماكن تواجدها و افتقارها لهذه الثروات.

و لقد لخصنا في مذكرتنا جملة من النتائج و الأهداف التي سعت إليها السياسة الخارجية الفرنسية:

1. السياسة الخارجية الفرنسية كانت على مر التاريخ سياسة توسعيّة استعماريّة ذات أهداف و توجهات عالميّة.
2. العمل على توحيد أوروبا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و انفراد أمريكا بالعالم و صعود الصّين كقوة اقتصادية، بحيث يعتبر تفعيل الاتحاد و تبني سياسة فعالة أوروبية ورقة فرنسا الأخيرة لحماية مصالحها الخارجية والدفاع على مكانتها الدوليّة.
3. يتحكم في صنع السياسة الخارجية الفرنسيّة عدّة مؤثرات و مؤسسات رسمية و غير رسمية بما فيها شركات متعددة الجنسيات الفرنسية المتواجدة تقريبا في كّل العالم.
4. استعملت فرنسا عدّة استراتيجيات و سياسات للتحقيق مصالحهم الخارجيّة، نلاحظ اختلاف المواقف و الاستراتيجيات بين فترات الحرب العالميّة الثانية، الحرب الباردة، عصر العولمة مع ظهور أقطاب جديدة.

5. تأثير العامل الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية الفرنسية في ظل نهاية الحربين العالميّة و سقوط المعسكر الشيوعي نتج عن ذلك نمو ديموغرافي تطور التكنولوجيات و الصناعات الكيميائية و غيرها. أصبح العامل الاقتصادي من أولويات الذي تبحث عنه الدوّل و يحركها في تصرفاتها الخارجية على العاملين الأمني و الثقافي.
6. تعطي السياسة الخارجية الفرنسيّة أهمية و أولوية كبيرة للقارة الإفريقية تبقى إفريقيا منطقة نفوذ فرنسا حيث تضمن منها احتياجاتها الطاقوية و المعدنيّة.
7. مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية التي تربطها علاقات مع دوّل الشرق الأوسط، أوروبا و إفريقيا خاصة سوف تتأثر و ستعرف تراجع للمكانة فرنسا و هذا بطموح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى التحدي الصيني الأمريكي في إفريقيا.
8. ضرورة إحياء و تغيير السّياسة الخارجية الفرنسّية اقتصاديا في إفريقيا للمدى البعيد، تغيير سياسة المساعدات إلى سياسة الاستثمار المباشر للتنمية في إفريقيا.

قائمة المصادر

و المراجع

I- المراجع باللغة العربية:

أ/ **الكتب**:

- أحمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات الأمريكية نموذجا**، الأردن: دار زهران، 2011.
- جانس تيري، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، ط1، ترجمة: حسان البستاني، دار العربية للعلوم ناشرون.
- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا**، ط1، القاهرة: دار الكتاب الجديد، 2016.
- ريهام الرؤوف محمد، **السياسات الخارجية**، ط1، عمان: دار عيداء للنشر و التوزيع، 2017.
- سعادة راغب الخطيب، **تطور السياسة الخارجية**، ط1، الأردن، دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع، 2017.
- عبد الحليم غازلي، **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا**، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015.
- عبد المجيد قدري، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- فتح الله و لعلو، **المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية**، ط1، المغرب: دار توبقال للنشر، 1997.
- كيه رامازاني، **الشراكة الأوروبية المتوسطية**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2015.
- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: دار الجيل، 2008.
- محمد برهام المشاعلي، **الموسوعة السياسية و الاقتصادية**، ط1، القاهرة، دار الاحمدي للنشر، 2007.

- محمد طه بدوي، **مدخل إلى العلوم السياسية**، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2017.
- مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة اقليمية متميزة**، ط1، الأردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2015.
- مصطفى بخوش، **حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.
- ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2007.
- هشام محمود الأقداحي، **السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية**، الاسكندرية: مؤسس شباب الجامعة، 2012.
- ولد الصديق ميلود، **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية**، ط1، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

ب/ المقالات الجامعية:

- مريم مولاهم، السياسة المتوسطية الفرنسية "التطور–الأبعاد–الاستراتجيات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر: باتنة،2010.

II- المواقع الالكترونية:

أ/ المقالات:

- يعقوب يوسف حبر الرفاعي، التأثير المتبادل بين السياسة الدّاخلية و الخارجيّة، موقع المركزية لاتحاد الوطني الكردستاني، على الرابط: https://www.Alitthad.com/Rper.PHP?News/66207

- عباس اشواق ، السياسة الخارجية، موقع الحوار المتمدن، على الرابط:

https://www.Ahewar.org/deBAT/show.ARTASpd?A/d=43455

- موقع الكتروني:https://www.democraticac.de/?p41719

- الاقتصاد الفرنسي: على الرابط:https://www.touteleeuroupe.eu/actualite/lafrance-dans-lunion-europeenne.

- طبيعة الاقتصاد الفرنسي: على الرابط:
http://www.quora.com/l'economiedelafranceest-ellesocial

- الديبلوماسية الاقتصادية و التجارة الخارجية الفرنسية، على الرابط:
https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-france

- الوزن الاقتصادي لدولة فرنسا، على الرابط:
https://www.OPEX.com/2016/09/02/quel-le-poids-economique-de-la-france par LAURENT LAGNEAU

- اندري باسرونANDRE PASSERON ، من السياسة الديغولية، على الرابط:
https://www.monde-diplomatique.fr/26344.
- المعهد الفرنسي للدراسات العلاقات الدولية و الإستراتجية، على الرّابط:
https://www.iris-france.org/note-delecture/lapolitique-etrangere-de-lafrance-depuis-1945

- العلاقات الفرنسية الألمانية بعد الحرب الباردة، على الرابط:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

- دافيد بلينغ davidpilling، الاستثمارات الصينية في إفريقيا، على الرابط:
https://www.jeuneafrique.com/Mag/453084/economie/quechercher-chone-on-investissant-autant-afrique/juillet-2017

- الاقتصاد الفرنسي التهديدات و المخاطر، على الرابط:

https://www.coface.com/FR/Etudes-economiques-et-Risque-pays/france/2018

- Luc piellon (لوك بايلون)، تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit على فرنسا الرابط:
https://www.liberation.fr/amphtm/cheknews/2019/04/04/quelless erontlesconcequence-économiques-duBrexit-sur-lafrance-171317

- حفيظ صواليلي، فرنسا تتراجع في الجزائر، على الرابط:
https://www.Elkhabar.com/press/article/140228/

- سمية يوسفي، تراجع الصادرات الفرنسية لصالح الصين باتجاه الجزائر من 2009 الى 2018: الموقع الرسمي للجريدة الخبر الجزائرية
https://www.ELKHABAR.com/press/artic/15/10/2018
- نصير العرباوي، مستقبل الشراكة الاورومتوسطية- سبتمبر 2013، عن الرابط:
https://www.politics-dz.com

- **التقارير باللغة الأجنبية:**

Harvégymard, remise du rapport « relancer la presence économique francaise en afrique ».
https://www.economie.gouv.fr/ : in, Paris, le : 23/07/2019

- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، صخري محمد، من الرابط:
https://www.politics-dz.com/
- الديبلوماسية الفرنسية، ادراج الدبلوماسية الاقتصادية في قائمة الاولويات السياسة الخارجية الرابط: https://www.diplomatie.gov.fr/or/politique-etrangere-de-la-france

III - Les ouvrages en français :

- Charillon Frédéric, **la politique étrangère de la France de la fin de la guerre froide au printemps arabe**, paris : documentation française, 2011.
- **Euro-Mediterranean partenerssrip, eurpean commission, External relations**. Publixations, Bruxels: may 1998.
- Gideon rose, NEoce classical**, realismand theories of foreign policy**, london : words politics, 1998.
- Jacques fontanel, **économie politique de la sécurité international**, paris: l'harmatton, 2010
- Prémont Karine, **la politique étrangère des grandes puissances**, presse de l'université leval : 2011.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....01

- **الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية.....9**

المبحث الأول: الديبلوماسية الاقتصادية الفرنسية.....10

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....14

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى.....16

المبحث الثاني: محدّدات السياسة الخارجية.....23

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية و وسائل السياسة الخارجية.....23

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية.....25

- **الفصل الثاني: تأثير العامل الاقتصادي في رسم السياسة الخارجية الفرنسي....31**

المبحث الأول: الخلفية الفكرية للسياسة الخارجية الفرنسية.....32

المطلب الأول: أولويات السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة.....33

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة.....36

المبحث الثاني: المحدد الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية الفرنسية.....46

المطلب الأول: فرنسا قوّة اقتصادية عالمية.....46

المطلب الثاني: تأثير العامل الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية الفرنسية.....49

- **الفصل الثالث: التحديات الاقتصادية الكبرى و ضرورة إحياء و تغيير السّياسة الخارجية في إفريقيا.....55**

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية التي تواجهها فرنسا في إفريقيا.....56

المطلب الأول: الاختراق الصيني و اشتداد المنافسة على الأسواق الإفريقية.....56

المطلب الثاني: الاهتمام الأمريكي اقتصاديا بإفريقيا.....59

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية لفرنسا في أوروبا و ضرورة إحياء و تغيير السياسة الخارجية الفرنسية في إفريقيا.....62

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية و مساعي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ...63

المطلب الثاني: ضرورة إحياء و تغيير السياسة الخارجية الفرنسية في إفريقيا.....65

خاتمة.....67

قائمة المصادر و المراجع 70